جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية اللغات

ترجمة الصفحات من (1-50) من كتاب : "الإصلاح الاقتصادي في عهدي مانديلا ومبيكي"

لمؤلفه : ألن هيرش

A Transation of the Pages From (1-50) of the Book Entitled:" Economic Reform In Mandela and Mbeki Era"

By: Alan Hirsch

ماجستير الآداب في الترجمة بحث تكميلي لنيل درجة

إعداد الدارسة :

عبير عثمان إدريس إبراهيم

إشراف:

د. عباس مختار محمد بدوي

2019م

اســـــتهلال

ُقَالَ تَعَـالَىٰ:

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ

يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾

صدق الله العظيم - سورة المجادلة الآية (11)

Preface Quranic Verse _Allah the Almighty said

O ye who believe! When ye are told to make room in the assemblies, (spread out and) make room: (ample) room will Allah provide for you. And

when ye are told to rise up, rise up Allah will rise up, to (suitable) ranks (and

degrees), those of you who believe and who have been granted (mystic) Knowledge. And Allah is well-acquainted with all ye do

(surah elmugadlah Verse no(11)

إهـــداء

إلى والدي العزيز بارك الله في عمره وإلى والدتي الغالية وإلى أساتذتي الأجلاء وكذلك زملائي وزميلاتي وإلى كل من ساندني.

أهدي لهم هذا الجهد المتواضع

شــكر وعــرفان

الشكر والثناء لله رب العالمين الذي وفقني لإنجاز هذا الجهد الأكاديمي المتواضع، وجزيل الثناء والتقدير للمشرف الدكتور : عباس مختار علي **سديد توجيهاته طيلة فترة إنجاز هذا البحث والشكر أيضاً إلى زملائي وزميلاتي لحسن تعاونهم معي خلال فترة أداء هذه الأطروحة.**

الفـهـــرس

الموضـوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
الفهرس	د
المقدمة	هـ
الفصل الأول: الإرث الاقتصادي للفصل العنصري	
تأثير تمرير القوانين والعمالة المهاجرة	1
الاتصال الرأسمالي	6
عواقب على البلد الحبيب	8
ماذا عن نهوض السود من خلال العمل بأجر أو مهنة	11
السياسات التعليمية والاجتماعية	12
اقتصاد الفصل العنصري	14
الانخفاض في سعر الدهب	16
قطاع الصناعات	18
بداية النهاية	19
الاستجابة من المصرف الاحتياطي لجنوب أفريقيا	21
الميراث الاقتصادي من الفصل العنصري	23
مراجعة لترتيب جنوب أفريقيا في التصنيف الدولي	24
الفصل الثاني: برنامج الإعمار والتنمية لمدينة كيب تاون	
تطوير السياسة الاقتصادية لحزب المؤتمر الوطني	28
ميثاق الشعوب	31
الراديكالية في الستينات والسبعينات	35
استغلال تصدعات الفصل العنصري	39
التحضير للسلطة	43
بداية حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الكتابة	49

الاستعداد للحكم	52

مقدمة المترجم :

هدفت ترجمة هذا الكتاب في الفصل الأول وجزء من الفصل الثاني من كتاب الإصلاح الاقتصادي تحت عهدي مانديلا ومبيكي، وكيف تعاملت دولة جنوب إفريقيا مع حزب المؤتمر الوطني ، وكيف كان الوضع الاقتصادي لجنوب إفريقيا آنذاك. وعندما وصل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى السلطة بعد أول انتخابات ديمقراطية لجنوب إفريقيا في أبريل 1994 ، واجه تحديات اقتصادية هائلة: الفقر الشديد وعدم المساواة ، والركود الاقتصادي . ولوفاء الناخبين لولايتهم قد صوتوا ثلثيهم تقريبًا لصالح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ، كان على الحكومة الجديدة إعادة توزيع الثروة والدخل بين البيض المميزين والسود المحرومين (المجموعة الأخيرة مقسمة وفقًا لنظام الفصل العنصري إلى "ملونين" ، "الهنود" "أو" الآسيويين ، و "الأفارقة) . وقد ورد في هذه البحث نظام الفصل العنصري والتفرقة العنصرية بين البيض والسود . وهذا أدي في نفوس الشعب شيء من الكره والحقد في اللون العنصري . وبالإضافة علي ذالك كان الاقتصاد في حالة تراجع ، حيث كان يعاني من الركود الفعلي من حيث القيمة لمدة عقد ، مع انخفاض دخل لت حكومة جنوب إفريقيا الجديدة مع هذه التحديات خلال العقد الأول الفرد. يصف هذا الكتاب كيف تعام من الديمقراطية ، على الرغم من تركيزها على السياسة الاقتصادية والإدارة أكثر من النتائج التوزيعية. كانت جنوب إفريقيا واحدة من أكثر المجتمعات غير المتكافئة في العالم – كانت "فريدة" تقريبًا فريدة من نوعها في التفاوت الدخول كعالم . وكان مجتمعها بالرغم من انه فقير اقتصاديا، كان ملتزما بعاداته وثقافاته .

ويتضمن هذا البحث العديد من المعاناة من الفقر والجوع والتدهور الاقتصادي ومثال لذالك عن أمراءه كان مصيرها يتجسد الاضطهاد الاقتصادي . وبسبب ذالك كانت لديها العديد من الإدانات تختمر الخمر لكسب العيش حتى تم القبض عليها وتم إبعادها . وكان وضع النساء في جنوب إفريقيا ضعيف

وغير قانوني . جاء الفصل العنصري كبداية في تفكك الدولة ، وكانت التفرقة العنصرية بين الشعوب أدت إلي مشاكل كبيره ومازالت تمثل هاجسا في مجتمعنا حتى ألان. كان التفاضل البالغ في اللون العنصري بين البيض والسود ومثال لذالك في جنوب إفريقيا كان الرجال السود يعملون في مناجم الذهب بأجور منخفضة عكس البيض، حتى كانوا يعيشون في مناطق ريفية بعيدة عن أماكن عملهم .

أصبح الأمر معقد في جنوب إفريقيا ولكن عندما وصل الحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وجاء نيلسون مانديلا إلي السلطة وبعد جهد عميق ومعاناة تم تفكيك الفصل العنصري ولكن م زال مؤثرا في نفوس الشعوب . وبعد ذالك اهتم نيلسون مانديلا بالسياسة الاقتصادية وإعادة توزيع الثورة وتنظيم مستوي دخل الفرد للبيض والسود والمساواة في الحقوق . لعب دورا هاما ومميزا في السياسة الاقتصادية وكون مجموعه من العلاقات السياسية العامة ورجال الإعمال وتم تطوير السياسة الاقتصادية في مختلف إنحاء العالم وحافظ علي ممتلكات الدولة ، وإعادة تدويرها في مجال الزراعة والتعدين .

الفصل الأول

الإرث الاقتصادي للفصل العنصري

تأثير تمرير القوانين والعمالة المهاجرة:

في عام 1955، كتب احد المحامين والناشطين الشباب نيلسون مانديلا ، في واحدة من أكثر مقالاته الممزوجة بالغضب والعاطفة، عن المرأة التي كان مصيرها يجسد الاضطهاد الاقتصادي للفصل العنصري:

كانت راشيل موسي هي في الثالثة والخمسين من عمرها تعيش مع زوجها في كروجرسدروب (بالقرب من جوهانسبيرغ) لمدة اثنين وثلاثين عاما .طوال هذه الفترة كان زوجها يعمل في بلدية كروغرسدروب مقابل عشرة جنيهات إسترلينية وسبع سنتات في الشهر . وكان لديهم سبعة أطفال تتراوح أعمارهم بين تسعة عشر إلي عامين . وكان أحدهم في السنة الأخيرة من الشهادة المتوسطة في مدرسة بانتو الثانوية في كروغرسدروب، و كان ثلاثة في المدارس الابتدائية في كروغرسدروب أيضا. وكان لدى راشيل العديد من الإدانات في صناعة البيرة . وبسبب هذه الإدانات ، تم القبض عليها كشخص غير مرغوب فيه من حيث أحكام قانون المناطق الحضرية الأصلية . وبعد اعتقالها ولكن قبيل محاكمتها انهار زوجها وتوفي فجأة وبعد ذالك حكم عليها المفوض كشخص غير مرغوب فيه ، وأمر بإبعادها إلي ليشتنبرغ (بلده ريفية نائية) . وأصبحت حزينة ومكسورة ، لتحمل المسؤولية الثقيلة مع إبقاء سبعة أطفال يكدسون علي أكتافها، ونفيت تلك العجوز من منزلها وفصل أطفالها قسرا لتعتني بنفسها بين الغرباء في بيئة غريبة (مانديلا 1955:46) .

لمن تكن هّذه قصة غير عادية في جنوب إفريقيا بين الخمسينيات والثمانينيات . وهنالك شخص يدعي سيدني موفادي ، الّذي يشغل ألان منصب وزير المحلية والحكم المحلي لحكومة حزب المؤتمر

الوطني الأفريقي ، وقضي سنواته الأولي في تّذبّذب بين الفندا في أقصي شمال جنوب إفريقيا وميدولاندز في سويتو بالقرب من جوهانسبيرغ . كان شابا معروفا بحبه لكره القدم . وكانت والدته تصنع البيرة لتكملة دخل الأسرة . ولكن عندما داهمتها الشرطة ودمرت سبل عيشها ، وجد موفادي نفسه مدفوعا بالسياسة الطلابية وسياسة الوعي السود سرا ، وفي أواخر السبعينيات أصبح عضوا من الأعضاء البارزين في منظمة الشعب الآّذاني . انضم لاحقا الي الحزب المؤتمر الوطني الإفريقي و الشيوعي الجنوب إفريقي ، وبرز أيضا كقائد نشط وفعال في نقابات العمال .

وضع النساء الأفريقيات في المدن والبلدات كان ضعيفا وغير قانوني تقريبا بموجب قوانين المرور. أيضا الرجال السود والأطفال كانوا شبة مستضعفين حتى تم إبعاد الكثير منهم كما تم منعهم من كسب العيش لأنفسهم والحياة في المناطق البيض وهي المناطق التي شملت المدن ومعظم المناطق الريفية . حتى لو تم القبض علي السيدة موسي أو مفمادي وهي تعمل في صنع الخبز فقد يمكن إدانة نشاطها باعتباره غير قانوني ومن الممكن إبعادهما .

كان الفصل العنصري نظاما قمعيا واسع النشاط سعي من بين أشياء أخري، لسيطرة علي الحياة الاقتصادية لجميع السود ، ومواقعهم السكنية . ويمكن إبعاد أي شخص من المناطق الحضرية بدون وظيفة معتمدة .كان معظم العمال السود في المناطق الحضرية وكل العاملين في المناجم الّذين كانوا مهاجرين سنويا . اجبر هؤلاء " الرجال من عالمين " علي الإقامة مع أسرهم في المناطق الريفية البعيدة ، وعلي نقل أنفسهم لمدة 11شهرا من السنة لعمل في المدن أو في المناجم .

كان نيلسون مانديلا متأكدا من إن نظام القوانين المجاوزة (التحكم في التدفق) كان له أكثر من الساديهالعنصرية الاستعمارية . وقال إن جميع الجنح الكبرى في نظام الفصل العنصري هي أسلحة لجأت إليها عصابات التعدين والزراعة لحماية مصالحها ومنع نشوب صراع جماهيري قوي وكان ذّالك في عام

1955.بالنسبة لهم ،فأن الغاية تبرر الوسيلة وهذه الغاية هي إنشاء سوق شاسعة للعمالة الرخيصة لقطب الألغام والمزارعين. هّذا هو السبب في في تفكيك المنازل وإخراج الناس من المدن لضمان ما يكفي من العمالة في المزارع .

الأدلة تدعم بقوة فرضيه مانديلا . يوضح الجدول 1-1 إنأجور العمال الأفارقة في مناجم الّذهب قد انخفضت فعليا بالقيمة "الحقيقية"(حساب التضخم) بين 1911و197،من النموذج 225 رند (في 1970 رند ، أو 300 دولار أمريكيفي 1970 دولار) إلي متوسط قدرة 209 رند في السنة في عام 1971. خلال نفس الفترة خاصة مرحلة التنمية الصناعية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، ومرحلة النمو السريع في الستينات ، زاد عدد عمال المناجم البيض زيادة كبيرة ، وبشكل غير مفاجئ انخفض العدد النسبي لعمال مناجم البيض بسبب الأجر. بالنسبة لعمال المناجم السود لم تبدأ أجورهم في اللحاق بالركب إلا بعد إن بدأ الفصل العنصري في الانهيار مع الاعتراف بنقابات العمال السود في السبعينات .

الجدول 1-1: متوسط أجور مناجم الذهب السنوية ، 1911-1982 (بالأرقام)

العام	البيض	الأفارقة	نسبة البيض إلي الأجور الأفريقية (أفريقي =1)

	أسعارحالية	أسعارأجور حقيقة 1970	أسعار حالية	أسعار أجور حقيقة 1970	
1911	660	2632	57	225	11.7
1921	992	_	66	_	15.0
1931	753	2214	66	186	11.3
1941	848	2312	70	191	12.1
1951	1609	2745	110	188	14.6
1961	2477	3184	146	188	16.9
1971	4633	4379	221	209	20.9
1972	4936	4368	257	227	19.2
1975	7929	5035	948	602	8.4
1982	16524	4501	3024	824	5.5

ويلسون 1972) ; المصدر : ليبتون (1986)

وفي الوقت نفسه تعرضت الإمدادات الرئيسية للعمالة الأجنبية ، التي كانت تشكل حوالي 70% من العمال السود علي مناجم الذهب في أوائل السبعينات ، تعرضت لتهديد باستقلال مستعمرة موزمبيق السابقة في البرتغال . في ذّالك الوقت كان الفصل العنصري فعالا بشكل ملحوظ في الحفاظ علي مناجم السود ،وكانت مستويات الأجور منخفضة جدا .

قد ساعد الفصل العنصري أيضا في الحفاظ علي انخفاض الأجور في الجنوب إفريقيا / المزارع المملوكة لأفريكان .منذ السنوات الأولي تم حظر السود من جنوب إفريقيا من الدخول إليالمناطق الحضرية

دونإذن : كان عليهم الحصول علي تصريح مرور صالح . في الوقت نفسه ، تم تقييد المناطق الريفية " الاحتياطيات " حيث سمح للأفارقة السود بالعيش في جنوب إفريقيا (وكان يطلق عليها لاحقا "بالأوطان" و"بانتوستان") علي جزء صغير جدا من الجنوب إفريقيا بنسبة 13% مقابل ثلاثة أرباع السكان . الاحتياطات في البداية كانت هنالك تقع مناطق سيئة ، التي تم احتجازهم عن قصد في حالة الفقر من خلال حظر الملكية الخاصة ومجموعة ضخمة من القيود علي التنمية الاقتصادية لجنوب إفريقيا السود.

كانت اجازة القوانين تقاوم بالاستمرار الدائم . وكانت قد تمت محاكمة سبعة عشر مليون من السود من جنوب إفريقيابارتكابجريمة من بين عامي 1916 و1986 ، وفي النهاية تم الغاء اجازة القوانين (رامفيل وماكدويل 1991 : 5) .

خلال الحرب العالمية الثانية كان النظام ضعيفا بسبب نقص العمالة في المدن ، وكان الاقتصاد يتوسع استجابة للحرب . ولكن في عام 1948 عندما أتي حزب المؤتمر الوطني إلي السلطة خلق نظام الفصل العنصري ، تم إغلاق الباب في وجه السود .

تم تشديد القانون وتضاعفت عمليات إقرار القانون في الخمسينات (ويلسون و رامفيل الجدول 1-1).كما أوضحهافير فورد في ذلك الوقت ، يجب إنشاء مراقبة الهجرة لمنع مغادرة الأيدي العاملة بلاتلاند (مناطق البيض الزراعية) لتصبح متعرجة في المدينة ، (ليبتون 1986 :25) . كما تم وضع العديد من المخالفين الذين تمرروا للعمل في السجن العمال في المزارع .

الاتصال الرأسمالي :

العلاقة بين الفصل العنصري والعمالة الرخيصة واضحة . في ذلك الوقت ، اتفق معظم المؤرخين علي هذا، وعلي الرغم من انه حتى ثمانيات القرن العشرين ، تم تحديد المؤرخين والعلماء الاجتماعيين

بهذا الموقف . كان بيان مانديلا حول العمالة الرخيصة في الخمسينيات مشابها للآراء التي عبر عنها الشيوعيون المعاصرون والنقابيون المناهضون للفصل العنصري(سيموس 1969_ 1996 و مبيكي 1984) .

في قرن السبعينات تم إحياء المثقفين واثبتوا هذا التحليل للفصل العنصري في سياق عودة التحليل الاجتماعي الراديكالي في جميع أنحاءالعالم ،وإحياء النضال الشعبي في جنوب إفريقيا ، ألان من خلال الحركات العمال والطلاب .

يروي كولين بوندي (1979) عن قصة ما ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،كان المزارعون السود في جنوب إفريقيا يبدؤون كفلاحين منافسين للزراعة . وشرع رئيس الوزراء كيب كولوني و سيسل ردوس ، وهو مالك المنجم مبين عمدا للقضاء علي ما اعتبره تهديدا لليد العاملة الرخيصة علي المناجم .

هورلد ولب يشرح كيف تم حظر الملكية الخاصة وبالتالي مبيعات الأراضي في المحميات وتحول دون ظهور طبقة كبيرة لاتملك أرضا ، وساعد كذالك علي منع التحضر الكامل لعمال المناجم المهاجرين السود . كما وضح كيف تم الوصول العمال إلي حيازات الأراضي الجماعية يدعم تكلفة اليد العاملة للمناجم.

ويبين كل من ديفيد كابلان (1977) وروب ديفيس (1979) كيف للدولة توزن بين مصالح العمال البيض ، و رأس المال القومي والعالمي ضد العمال والفلاحين السود ، وكيف تحولت موازين القوى في النخبة المتميزة مع مرور الوقت . يوضح مايك موريس كيف خدم الفصل العنصري أصحاب المناجم والمزارعين البيض من خلال تقسيم القوي العاملة الي طبقات مناسبة يمكن استغلالها . قام كل من وولف

ومارتن ليجاسك (1974) ودانكان انز(1984) بتوسيع نطاق الحجة ، مدعيين بأن قطاعات أخري من الرأسمالية ، وخاصة التصنيع ، قد خدمتها أيضاالعمالة الرخيصة للفصل العنصري .

كان الاستنتاج المنطقي خاصة من ليجاسك وانز صيغة من الحجة ، وان الفصل العنصري في الرأسمالية كان متشابكا بشكل أساسيفي جنوب إفريقيا ، وان نهاية الفصل العنصري سوف تتطلب ثورة اشتراكية يقودها العمال السود . ساعده هذا المفهوم في الهام النقابات العمالية السود الجديدة التي ظهرت في السبعينات والثمانينات ، والتي ساهمت بشكل كبير في الكفاح ضد الفصل العنصري ، ولكن ليس من خلال الثورة الاشتراكية . أفضل رد معروف من المعسكر الليبرالي (باستخدام كلمة " ليبرالي " في الجنوب إفريقيا بمعني التحرر الاجتماعي ولكنة محافظ اقتصاديا) كان " أطروحة " مايكل أودود التي تم التعبير عنها لأول مرة في عام 1964 .

جادل أودود بأن الفصل العنصري والرأسمالية يتعارضان بطبيعته وان النمو الاقتصادي سيؤدي في النهاية إلي التفكك الفصل العنصري . يميل الليبراليون الي القول بأن الفصل العنصري كان مسرحية قوة قطاعية ، التي تلبي المصالح القطاعية للعمالة الافريكانية والأشكال المتخلفة للرأسمالية . كان جوهر النقاش الليبرالي /الراديكالي في سبعينات القرن الماضي بين هذين الموقفين المصورين : الراديكالية : الفصل العنصري والرأسمالية وجهان لعملة واحدة لمحاربة الفصل العنصري ، كما يجب محاربة الرأسمالية : وليبرالية : الرأسمالية والفصل العنصري متناقضان بطبيعتهما – يدعمان النمو الاقتصادي في سياق رأسمالي من اجل التحديات الفصل العنصري .

أصبح النقاش حول العلاقة بين الرأسمالية والفصل العنصري أكثر تباينا في الثمانينات من القرن الماضي بمساهمة من عمل كل من دان أوميرا وسام نولتشونغو وديفيد يودلمان عام (1983) وميرل ليبتون (1986)ودوغ هندسون (1987) ، من بين أمورأخري . خفف الموقف الليبرالي للاعتراف بأن

الرأسمالية التي سادت حتى في القرن الستيناتكانت أساسها التعدين والزراعة كما كان خدم عمدا بطريقة جيدة من قبل النظام العمال الرخيصة التي تنتجها عزل بواسطة العزل والفصل العنصري . علي قدم المساواة ، جاء الاعتراف بان بعض الرأسماليين الأكثر تقدمية عارضو الفصل العنصري ، وأن الفصل العنصري بدأ في تقليص احتمالات النمو الرأسمالي في المستقبل .

عواقب علي البلد الحبيب :

في غضون ذالك ، تسبب الفصل العنصري في خراب جنوب إفريقيا اجتماعيا واقتصاديا . وبفضل الأغلبية السود وبإجبارالاقتصاد علي الامتثال للهياكل المتزايدة التشويش للحكم البيض ، وأصبح الاستخلاص من الفصل العنصري أكثر صعوبة .

قام باتون بوصف تلال ناتال المدمرة في أواخر الأربعينات . تقف التلال الحمراء العظيمة مهجورة ، وتمزقت الأرض كالجسد . ومضات البرق والسحب تتساقط من فوقها ، وتضفوا الأنهار الميتة وتملئ الأرض بالدماء الحمراء .وفي أسفلالأودية ، تخدش النساء التربة الباقية ، حتى لاتصل لذروة الرجل . وهنا شبة لنا الأودية البعيدة مثل كبار السن من الرجال والنساء ومن الأمهاتوالأطفال ، الشبان والفتيات.

استمرت الظروف في التدهور في الاحتياطيات حيث تم تشديد قوانين المرور ، حيث تم ضبط البلدان والمدن بشكل فعال ، وحيث تم نقل ملايين من الأشخاص قسرا إلي الاحتياطيات من قبل حكومة الفصل العنصري بين أوائل الستينيات ومنتصف الثمانينات . تم تحضر 885 من السكان البيض وفقط 33% من السكان السود في جنوب إفريقيا يعيشون في البلدة والمدن . وكانت الكثافة السكانية في المحميات السود كبيرة لعدة مرات في المناطق الريفية للبيض . السبب الرئيسي هو ما أطلق علية جنوب

إفريقيا" السيطرة علي التدفق " . كما قال العقيد ستالارد في عام 1922، " الرجل الأسود " يجب إن يكون فقط في المناطق الحضرية كوزير يلبي الوفاء باحتياجات الرجل الأبيض ويجب إن يغادر من هناك عندما يتوقف عمله كوزير (مذكورة في ليبتون عام 1986 :18) .

تم ملء الاحتياطيات المخطط لها كخزانات للعمال ، ولتحول الصراع السياسي عن " المناطق البيض " الي ما وراء الفائض .أصبحت مساحات شاسعة من الأراضي عبارة عن إحياء ريفيه شاسعة . إناستبعاد حظر الملكية الخاصة يعني انه نادر ما يتم استخدام الأرض بطريقة عقلانية وارتفاع التدهور البشري والمادي . كما أشار بيتر فالون وريتبرت لوكاس من البنك الدولي : في معظم البلدان النامية ، تقل نسبة البطالة في المناطق الريفية حيث تميل لزراعة إلي امتصاص الفائض المعروض لليد العاملة ، ولكن هذا ليس صحيحا في جنوب إفريقيا .

بين الأفارقة علي وجه الخصوص إن احتمال البطالة اعلي بكثير في المناطق الريفية من المناطق الحضرية والمدن الكبرى (فالون ولوكاس 1998) .

بطبيعة الحال ، كانت الحكومة ، كما رآها مانديلا في عام 1959 ، تدرك حقيقة إن الناس في الاحتياطيات كانوا علي وشك المجاعة .ليس لديهم أي نية لإنشاء مناطق افريقية تدعم نفسها بشكل حقيقي (والتي قد تخلق بالتالي إمكانية حقيقية لحكم ذاتي). إذا كانت هذه المناطق تدعم نفسها بالفعل ، فأن سوف تتحصل علي غرف المناجم ومزارعون قوميون وتتحصل أيضا علي إمدادات العمالة الرخيصة (مانديلا 1959 :64).

كان الوصول إلي خدمات النقل والاتصالات والمياه والكهرباء غير مواتية من الخارج لسكان الريف السود . في أواخر التسعينيات من القرن الماضي و اضطر 74% من سكان الريف السودإلي جلب المياه يوميا علي مسافات بعيدة ، ولم يتمكن معظمهم من الحصول علي الطاقة الكهربائية .

وأيضااقل من 14% من السكان السود في جنوب إفريقيا لديهم إمكانية الوصول للهاتف ، وفي حين إنأكثر من 85% من منازل البيض لديها إمكانية الوصول إلي الهواتف . تفضل الطرق وخطوط السكك الحديدية المنتجين الريفيين من البيض والركاب الحضريين . في المناطق الحضرية ،غالبا ماأجبروه السود للعيش في المسافات البعيدة من المراكز التجارية والصناعية من خلال قانون الأراضي السكنية المسمي قانون المناطق الجماعية . نتيجة لذالك ، أجبر السود علي إنفاقأكثر من 40% من دخلهم علي النقل أكثر من البيض والملونين والهنود، وعلي الرغم من المجموعات الثانيةالأخيرة هي أيضا تتحمل بعض العبء" لإعادة توطين السكان "، (مايو 1998:193.163). ربما كانت أقوي القيود الاقتصادية المفروضة علي السود هي بأن ليمكنهم امتلاك ملكية خاصة للممتلكات غير منقولة . فقد تم منعهم تماما من ملكية أي عمل أو نشاط تجاري في " المناطق البيض" التي تشكل 87%من مساحة البلاد . ولم يسمح لهم بتملك أسهم في الشركات العامة . 13% النسبة المتبقية من البلاد ، سادت حقوق الملكية العامة تحت إدارة الزعماء التقليديين من رؤساء وقادة من خلال قانون الفصل العنصري .القيود المفروضة علي ملكية إعمال السود حتى في المناطق السود كانت أيضا باهظة . وفي الأساس سمح لجنوبي جنوب إفريقيا بامتلاك عدد صغير من الشركات الصغيرة من فئات معينة في مواقع متفرقة ، وليس علي الإطلاق خارج البلدات والمحميات ممتلكات السود . كان أكثر نجاحا رواد الإعمال السود هم أولئك يعملون في فترات الاستراحة وكان بعضهم يستخدمون اللون " المالك " للغطاء . لكن القيود المفروضة علي الممتلكات تعني إن السيطرة علي منافسة السود كانت ساحقة في الممارسة ، ونقص عدد قليل من إعمال شركات السود و تجاوزت ماوراء مرحلة البقاء علي قيد الحياة .

ماذا عن النهوض السود من خلال العمل بأجر أو مهنة ؟

تم حظر هذا من خلال " شريط لون الوظيفة " وكذالك تم تقديم شريط الوظائف الملون لأول مرة رسميا في عام 1893، وقد منع العمال السود من التقدم إلي ما بعد الطبقات المهنية الشبه ماهرة ، وقد رسخ جميع إنحاء الاقتصاد خلال العقود الأولي من القرن العشرين وتم تمديده في الخمسينيات . خارج نطاق تعليم الأطفال السود ،والوعظ لجماعة السود ، وبعض المهن التي تطبق فيها قيود العنصرية ، لم تكن توجد فرص للحراك الاقتصادي في السود .

السياسات التعليمية والاجتماعية :

إلي جانب القيود الاقتصادية ، ظهرت سلسة من القيود الاجتماعية علي السود ، والتي لم تلحق الضرر بكرامتهم فحسب ، بل أضعفت اقتصاد الفصل العنصري ومما جعلت تحقيق اقتصاد ديمقراطي ناجح أكثر صعوبة . إلي حد بعيد معظم الخطر الأكبر من هذهالإعمال كان في مجال التعليم . انتكاس سياسة التعليم في الفصل العنصري خلق رأس مال البشري أكثر من تكوين جيل بلاوعي و الخطورة في جميع المعوقات الاقتصادية علي التوسيع المستقبلي لاقتصاد جنوب إفريقيا الديمقراطية . تحدث د. فرويرد، وزير شؤون بانتو ، متحدثا ومؤيدا لقانون تعليم بانتو لعام 1953 ، حيث بين بوضوح سبب حصول السود علي تعليم منفصل . ليس هنالك مكان ل بانتو في المجتمع الأوربي فوق خلق أشكال معينة من العمال ... وأنة من غير جدوى ولا فائدة له أن يتلقي تدريبا يبتعد عن مجتمعة ويضلله وذالكمن خلال إظهاره المراعي الخضراء للأوروبيين ولكن لازال ولم يسمح له برعي هنالك وهذا أدي

إليإحباط المواطنين المتعلمين الذين لا يستطيعون العثور علي عمل مقبول لهم ... ويجب استبداله بكامل جذوره بتعليم بانتو المخطط في المناطق الأصلية وفي البيئة المحلية والمجتمع (ذكر في ليبتون 1986 :24) . وكانت النتيجة إن المعايير التي تنطبق علي تعليم الاطفال السود سقطت بسرعة _ لان لم يكن التعليم إلزاميا في المدارس لان الكتب لم تكن مجانية (علي عكس تمام ترتيب الأطفال البيض) وكانت سياسات المواد في اللغات والرياضيات و خيارات العلوم محدودة . وفي عام 1959 تم الفصل بين الجامعات ، مع نتائج مماثلة . كان الضرر الذي لحدثه نظام التعليم في بانتو أسوا بكثير مما تشير إليه أرقام الالتحاق بالمدارس في جنوب إفريقيا ومحو أمية . وفي الواقع ، فأن العديد من المتعلمين الذين يعرفون القراءة والكتابة هم من الأميين وظيفيا بالنسبة لمجتمع صناعي ، وكثير من هؤلاء المدرجين كدارسين يحرزون تقدما ضئيلا علي مدار سنوات عديدة بسبب تدني معدلات الحضور والنجاح .

كان الفصل العنصري في المرافق العامة يسمي "الفصل العنصري البسيط " من قبل البيض الليبراليين ، رغم انه لم يكن تافه . وقد يكون ذالك شيء من الفكاهة ومن العبث ورغم ذالك لم يكن أمر مضحكا . عندما انهار نظام الفصل العنصري في أوائل التسعينات ، قام مكلينان الصحفي السياسي بنشر قائمة يومية من المجلات السياسية ، وقام بتجميع مجموعة من حوادث التفرقة العنصرية البسيطة والتقارير التي أطلقها علي نظام الفصل العنصري ودعا بالجانب المضي . وفيما يلي مثال واحد لتقرير الصحيفة :

في محطة غروسفينور مساء الثلاثاء، توجد ممرضه هناك من السود الأصلين تحمل طفلة أوروبية بيضاء وكانت تريد إن تسافر عبر السكك الحديدية بجنوب إفريقيا ، فما هو القسم من القطار الذي يجب إن تركبه؟

وكانت الممرضة التي تحمل طفلة أروبيةأنها قد ركبت عربة غير أروبية متجه إلي جوهانسبيرغ وقام السائق القطار وأمر علي الفور بتنزيلها وبينما كانت تشير لحالة صعوبتها ، فقد نزلت وتحرك القطار بدونها . وبعد ذالك في تلك الليلة الماضية تمت مقابلة مسئولي السكك الحديدية وقال احد كبار المسئولين : " كل م يمكنني قولة هو إن والدة الطفل الأوربي لاينبغي إن نتركها في رعاية احد السكان الأصليين باعتبارهم أصحاب المقام الأول.

في عام 1956 ، أفادت صحيفة " كيب تايمز " عن برنامج التفرقة العنصرية في الشاطئ التي كانت قائمة آنذاك : وكون الفصل العنصري لجنة بالأمس وطلب احد الشهود من اللجنةإن يذهب علي الشاطئ الذي تعلن مسافته حوالي سبعة أميال من ساحل نهر اونورس الأبيض ، وبالإضافة إليإن زوار البيض قد آخذو الممرضات الملونات من البيض والسود إلي الشاطئ ولذالك رفض الذهاب لأنه لم يرغب إن يري المربيات من الممرضات يرتدن ملابس السباحة . السيد رئيس اللجنة تورلاج سأل السيد أمين مجلس إدارة المحلية ، كيف يكون شعورك وأنت تري مربيات الأطفال وهي يردن ملابس السباحة فأجاب انه يفضل إن يراهم بهذه الملابس .

لم تتوقف سخافة الفصل العنصري البسيط بعد ، وإقامةإعداد ضخمة من المؤسسات والمرافق المزدوجة الغير فعالة والأقل شأن لإرضاء نقاء نظام الفصل العنصري وأنانيته العنصرية للدستور . وكانت تكلفة المجتمع في بناء بلدات جديدة والطرق ومحطات سكك الحديد والمكاتب والمدارس وإدارة المؤسسات كانت هائلة . كانت التكلفة التي تتحملها الحكومة الجديدة لإعادة بناء مؤسسات موحدة وكانت التكلفة مرتفعة للغاية – ربما كان الأكثر صعوبة هو توحيد تسعة عشر قسما تعليما منفصلا عرقيا واثنيا في دائرة وطنية واحدة وتسعة في دائرة إقليمية.

اقتصاد الفصل العنصري :

الآثار الاقتصادية للفصل العنصري لم تكن فقط اثأر اجتماعية لسياساتها العنصرية . كان لحكم الفصل العنصري عواقب طويلة ألمدي علي الخصائص الأوسع والقدرات التنافسية لاقتصاد جنوب إفريقياأيضا . و لكن يجب أولا توضيح إن اقتصاد الفصل العنصري لم يواجه مشاكل واضحةحتى السبعينات . بدا إن الرأسمالية العنصرية تعمل بفعالية كبيرة خلال الفترة حتى نهاية الستينات . وبكل المؤشرات العادية – كمعدل النمو ، ومعدل التضخم ، ومعدل فرص العمل ومعدلات الادخار والاستثمارات – وبكل ذالك كان اقتصاد جنوب إفريقيا اقتصادا إفريقيا ناجحا . إذا تجاهل المرء مسألة المساواة ومستوي المعيشية الأغلب ، فان الاستثناء الوحيد الملحوظ هو معدل الربح في قطاع الصناعات التحويلية (ناتراس 1990) .

نجاح نظام الفصل العنصري كان مبنيا علي نموذج تنموي ولكن في نهاية المطاف اثبت هشاشته أو ضعفه . كان احد العناصر المهمة قوة هو الذهب كأساس للاقتصاد . حتى عام 1971 ، كان سعر الذهب ثابتا بالدولارالأمريكي حسي ترتيب بر يتون وودز . هذا جعل الذهب مختلفا عن باقي السلع الأخرى . وعند إعطاء السعر ، كان العامل الوحيد الذي يؤثر علي معدل الربح هو تكلفة المدخلان . كما رأينا في هذا الفصل ، فان تكلفة العامل الرئيسي – العمال – كانت التكلفة مستقرة وثابتة قانونيا . ساهم الذهب بأكثر من ثلث صادرات جنوب إفريقيا ، والتي اقتربت مع بعضها لتعدين أخر ، من نصف صادرات جنوب إفريقيا من إنتاج " الكتلة الغربية " من الذهب وظلت الكتلة مرتفعة حوالي 75 % مع تطوير مجموعة جديدة من المناجم في الخمسينيات والستينيات في حقول الذهب الحكومية المجانية . القطاع الرئيسي الأخر للاقتصاد . كان خصائص التصنيع لها طابع مختلف تماما . ولذالك بنيت وراء حاجز وقائي معقد بشكل متزايد ضد الواردات ، وعدد قليل من السلع المصنعة في جنوب إفريقيا بخلاف المنتجات الأولية الشبه مصنعة ، كانت قادرة علي المنافسة حق الكفاية للتصدير . يتركز القطاع الصناعات التحويلية علي نظام إحلال الواردات حيث كانت السلع الاستهلاكية محمية بدرجة عالية

،وكانت تستهلكها طبقة البيض المتوسطة المتميزة والطبقة العاملة ، حيث كانت يتم استيراد السلع الرأسمالية الوسيطة بمعدلات منخفضة أو سلبية للحماية الفعالة ، التي تدفعها الصادرات المعدنية . في قطاعات مثل الملابس ، كانت الحماية شديدة للغاية ، حتى في التسعينيات ، لدرجة انه علي الرغم من أكثر من 90% من الاستهلاك المحلي في الملابس تم تصنيعه محليا ، فان الصناعة المحلية صدرت اقل من 10% من إنتاجها .

ما السبب الأزمة الاقتصادية التي بدأت في أوائل السبعينيات واستمرت حتى عام 1994 ؟ ولكن في بعض النواحي ، لم يكن الأمر مختلفا مقارنة عن البلدان النامية في ذالك الوقت ؛تعرض العالم للاضطرابات مع تراجع النمو وارتفاع التضخم بنهاية "العصر الذهبي " للرأسمالية الكينزية (مول 1990) . ومع ذالك ، كانت هنالك عوامل جعلت جنوب إفريقيا مختلفة ، وجعلت الأمر أكثر صعوبة للتعافي .

الانخفاض في سعر الذهب :

مع نهاية المعيار الذهبي عام 1971 ، بدأت لعبة الكرة تتغير في جنوب إفريقيا . ويمكن إن يتقلب سعر الذهب . مع بداية أزمة أسعار النفط في عام 1973، بدأ السعر في التقييم بشكل عشوائي . وخلال أزمة النفط الثانية ، التي بدأت في عام 1979، ارتفع سعر الذهب مرة أخري مقتربا من 900 دولار أمريكي للأوقية . وقد كان سعر بيرتون وودز كان حوالي 35 دولارا أمريكيا لكل أوقية . علي الرقم من ذالك ، انخفض إنتاج الذهب في جنوب إفريقيا من زوره سنوية بلغت 1000 طن متري من الذهب الجيد في عام 1970 إلي اقل من 600 طن متري بحلول التسعينات ، بسبب لانخفاض السريع في غلاة الخام . وبدلا من ذالك الأساس ، أصبح الذهب ورقة ناجحة . لو تم لعب الورق بشكل جيد ، كان بإمكان جنوب إفريقيا تحمي اقتصادها من الصدمات الأسعار المقرضة ، وذالك يمكن عن طريق إنشاء ترتيبات ودائع العملات الأجنبية خاصة لمصدري الذهب . وبدلا من ذالك ، سمح للسعر المتذبذب

بممارسة الفوضى بميزان المدفوعات وقيمة عملة جنوب إفريقيا ، والتي تم تعويمها فيأواخرسبعينات القرن الماضي . في بعض الأحيان خفف التحكم في تبادل العملة المزدوجة لجنوب إفريقيا الرند والتي كانت تشغل في الفترة من 1960 إلي 1995 مع استراحة قصيرة وتقلبات في أوائل الثمانينات ، ولكنها لاتزال التقلبات شديدة وحادة . والأسوأ من ذالك ، بعد انتهاء أزمة النفط الثانية في أوائل الثمانينات ، وتغير دور الذهب في السوق العالمي . وظل نظام وودز من 1945–1971 فقد كان الذهب هو معيار القيمة ألمقاسه بالدولار الأمريكي . في الفترة ما بعد التخلي عن معيار الذهب ، وبقي الذهب لاجئا خلال فترة من الشك وعدم اليقين وأكدتهذه الفترة بين عامي 1971 و1984 ، مع أزمات النفط والتضخم في جميع أنحاء العالم وأزمة الديونالتي بدأت في أواخر السبعينات . في منتصف الثمانينات تغير كل شيإن تحرير أسواقرأس المال الدولية . (إلي جانب تحرير الحواجز التجارية). ويعني إن دور الذهب كمزن للقيمة ، كلاجئ في أوقات غير مؤكدة وتقلص إلي حد كبير . تم تأكيد ذالك خلال حرب الخليج عام 1992 . كانت أثار هذه الأزمة علي كلب الذهب كانت ضئيلة . واستمر سعر الذهب علي الانحدار الهابط الذي بدأ في أوائل الثمانينات . لم تتغير ظروف الطلب فحسب ، بل تغيرت المنافسة في العرض . تعني الاكتشافات الجديدة والتقنيات الحديثة إنإنتاج الذهب في الأماكن الأخرى من العالم و بما ذالك الولايات المتحدة وكندا واستراليا ، فقدنما بعد ذالك في الثمانينات والتسعينات . لا يمكن تطبيق التقنيات الجديدة في جنوب إفريقياالأنها مناجم عميقة بشكل استثنائي . وبالإضافةإلي فقد انضمت روسيا وهي باعتبارها منتج رئيسي للذهب ، من السوق العالمي في التسعينات . في جنوب إفريقيا ، انخفضت حصة المبيعات الذهب العالمية بسرعة . إذا لم يكن هذا كافيا، فقد بدأت البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي في بيع الذهب في الثمانينات من القرن الماضي ، ومازال يفعلان ذالك – مما أدي إنشاء بنك مركزي أوروبيإليالإطلاق جولة أخري من مبيعات الذهب .

باختصار علي ذالك ، أصبح الذهب مثل الفحم الحجري أو النفط .وبناء علي ذالك معظم السلع في العصر الصناعي الحديث ، تميل أسعارها نسبيا ، و معدلات التبادل التجاري ، منخفضة علي المدى الطويل .

قطاع الصناعات :

في ذالك الوقت ، ماذا حدث في بقية الاقتصاد ؟ قطاع الصناعات التحويلية نما بسرعة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في ظل استبدال الواردات . ازدهرت الصناعات الاستهلاكية ما وراء الحواجز المحمية من دخول البيض ، ولذالك تنوعت المنتجات وتعقدت أكثر و بشكل دائم .

الاستثمار الأجنبي ، الذي يهدف إلي استغلال جنوب إفريقيا والسوق المحلي المحمي ، ارتفع إلي ما يقارب من 30% من الاستثمار في التصنيع . علي الأقل كان من الأهمية بإمكان استثمار الحكومة في شركة شبه حكومية مثل شركات النفط المنتجة كشركة اسكوم وهي منتجة الكهرباء والفحم وشركة اسيكور منتجة للحديد وسأسول منتجة النفط من الفحم الحجري وهذه الخدمات مزودة بالمنتجات الأساسية الأخرى ، مثل الأسمدة . كما استثمر القطاع الخاص في قطاعات المدخلات ، وخاصة الموردين في قطاعي المناجم والطاقة ، كما نما إنتاج الصناعات التحويلية بمعدل سنوي يتراوح بين 4.5 و10% من خلال الفترة بين1946–1975 . باستثناء أواخر الخمسينيات من القرن الماضي ، فقد ارتفع معدل التوظيف بين 3.2 و 6.6% سنويا (السود 1990؛ ناتراس 1990) .

انخفض معدل نمو الإنتاج والعمالة تدريجيا في قطاع التصنيع منذ أوائل الستينات . وبحلول الثمانينات من القرن الماضي ، كان الإنتاج والعمالة في التصنيع يتناقضان علي نطاق واسع ، والاستثناء الوحيد علي ذالك هو إن العديد من المصانع تصنع المنتجات الأولية المصنعة ، مثل الورق والمواد الكيميائية السائبة . وظل التصنيع المحمي خلف الحواجز الجمركية والغير جمركية ،غير قادر علي المنافسة بشكل أساسي .

وفي ظل الظروف المعزولة التي شهدنها الثمانينات من القرن الماضي ، وتضاعفت الاستثمارات الأجنبية بشكل متزايد من جانب الشركات الأجنبية ، وسيطر عدد صغير من التكتلات في جنوب إفريقيا سيطرة شبة كاملة علي الاقتصاد . وبحلول نهاية العقد ، كانت هنالك خمسة مجموعات تقدر قيمتها بحوالي 90% من القيمة النقدية في السوق لجميع الشركات العامة الموجودة في جنوب إفريقيا . كما كانت الحكومة تنغمس في الإعمال التجارية باستمرار للحصول علي حواجز حماية اعلي حول الأسواق المحلية ، و نظرت الحكومة في الاتجاه الأخر عندما اختفت المنافسة والتنافس تماما.

بداية النهاية :

فرض العقوبات علي جنوب إفريقيا ، والتي تستهدف نظام الفصل العنصري ، تشجيع السياسات الداخلية ، والتي التزمت الحكومة والمجالس العلمية الممولة من قبل الشركات الشبه حكومية بموارد كبيرة ، وحيث قامت بنشر عوائد إيرادات أسعار الذهب المرتفعة – نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي في الغذاء (عبر الطرق ومشاريع السدود الضخمة) ، وأسلحة الطاقة وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية . الفوائد التجارية لهذه المشاريع كانت ضئيلة . بالكاد كانوا يعتبرونها في النظام . ولم يقتصر الأمر علي الإنفاق السيئ إلي حد كبير ، بل خلق التزام التمويل الذي استمر لفترة طويلة بعد الارتفاع المفاجئ في أسعار الذهب .

ارتفاع التكاليف الحفاظ علي دولة الفصل العنصري ، وضعف الاقتصاد والقاعدة الضريبية يعني بذالك إن الفترة مابين عام 1984 إلي عام 1994 عندما تم تثبيت الحكومة الديمقراطية ، وتجاوزت الإنفاق الحكومي الحالي والإيرادات الحالية . كانت مساهمة الحكومة في المدخرات المحلية كانت مساهمة سلبية ،بينما ارتفع الإنتاج الاستهلاكي الحكومي نسبة 15% من(الناتج المحلي الإجمالي) وذالك ارتفع في عام 1983 إلي 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993 (ماكرثي 1991) . رأي البعض في المعارضة السياسية إن مجموعة الديون المتعمدة هذه لمثابة حكومة جديدة ، ولكن التفسير الأكثر بساطة هو عدم المسؤولية والكبرياء الذي يبدو أكثر ملائمة .

لقد استمر القطاع الخاص والهيئات الشبه حكومية في اقتراض أجنبي غير مسئول في أوائل الثمانينات ، ولاسيما في الفترة 1983–1985 عندما تم رفع الرقابة علي العملات الأجنبية . كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات ، ارتفع نسبه الدين من 65% إلي 149% وهذا يعني إن خدمة الديون من خلال عائدات التصدير كانت تحت التهديد. وكانت الإشكالية الأكثر صعوبة هي إن 14 مليار دولار من أصل 24مليار دولار من الديون كانت قصيرة المدى . وكان الاقتصاد يعتمد بشدة علي الاقتراض الأجنبي قصير المدى .

العديد من الأحداث عجلت بالأزمة الاقتصادية . أولا ، انخفض سعر الذهب أكثر من 500 دولار أمريكي إلي اقل من 300 دولار أمريكي بين عامي 1983–1985 ، وبعد ذالك فشلت السياسات المالية والنقدية في التعديل . وانخفض عملة الرند بسرعة، وواجه المقترضون مخاطر بأنهم لم يغطوا صعوبات العملة الحالية والدفع . وفي عام 1985 ، أوضح الرئيس بوتا في خطاب روبيكون الذي تم نشره علي نطاق واسع أن الحكومة لا تدرس أي إصلاحات سياسية مهمة .

في غضون أسابيع ، سحبت البنوك الأجنبية بعض المكابس ،تشيس مانهاتن (هيرش أوفيندين وكولي 1989).

كانت النتيجة هي النزيف الاقتصادي الذي لحق برأس المال من جنوب إفريقيا ، وبعضها من خلال سحب خطوط الائتمان ومبيعات ثروة جنوب إفريقيا ، ومعظمها تم بشك غير قانوني من قبل الإفراد والشركات في جنوب إفريقيا عادة من خلال إشكال مختلفة من أسعار التحويل . ويقدر بعض المحللين في الحالات الشاذة إن الحساب الجاري لميزان المدفوعات والتدفقات غير قانونية بأكثر من 50مليار رند خلال الفترة 1985–1992 (رستومج 1991) . توقف النزيف فقط في عام 1993 عندما أصبح حساب رأس مال لميزان المدفوعات ايجابيا. وذالك ليس من المستغرب إن تتقلص الاستثمارات المحلية الإجمالية الثابتة كل عام من بين عامي 1983 و 1993 ، وبعد زالت كل المدفوعات تحولت إلي مدفوعات ايجابية .

الاستجابة من المصرف الاحتياطي لجنوب إفريقيا:-

بالنسبة لفترة العقوبات المتأخرة ، عندما أدركت الساسة النقدية إن الطريق الوحيد لمواجهة هي الهروب من رأس المال وكان ذالكم من خلال الحفاظ علي سياسة سعر الفائدة الحقيقة العالية التي هاجمت التضخم مع الحفاظ علي القيمة وإصلاح العملة ، والسياسة النقدية لم تساعد في تحسين البلد ولا في تحسين في الأداء الاقتصادية .

قبل عام 1989، الدكتور كريس مدير للبنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا وكان متعثرا عندما سمح للعملة بالانجراف للتعويض عن التقلبات في السعر الذهب بالدولار الأمريكي ، وكذالك تراجعت عملة الرند من اجل الحفاظ علي أرباح الرند في مناجم الذهب السليمة . (جرسون و كاهن 1988) .

احدي المشكلات التي واجهت بقية الاقتصاد ، وبالأخص المصدرين المحتملين في القطاعين غير الذهبي والبلاتيني ، وان تقلبات العملة جعلت نتائج استراتيجيات الصادرات غير متوقعه. اتجاه الأخر التجارة وكان الاتجاه الشامل لتدهور شروط منتجات التجارة غير الذهبية . كما أوضح بيرن كاهن ، إن التأثير سعر الذهب يخفي التراجع السياسي في البلد ، وفي القدرة التنافسية . وأضاف أن شروط التجارة باستثناء الذهب انخفضت باستمرار منذ أوائل السبعينيات وبنهاية عام 1986 ، كانت اقل بنسبة 43 في المائة تقريبا عن مستويات عام 1970 (كاهن : 62) .

أشار السيد ستالس بوضوح بأن هدفه كان الحفاظ علي القيمة الداخلية والخارجية لعملة جنوب إفريقيا الرند . وقد واجه أزمة حادة في ميزان المدفوعات عندما امتصت طفرة صغيرة في المدفوعات الوارداتدون تعويض التدفقات الداخلية لرأس المال في أواخر الثمانينات . كان من الطبيعي بالنسبة لجنوب إفريقيا أن تنحرف عن الحساب الجاري من خلال فترة النمو ، ولكن العزلة السياسية والاقتصادية لجنوب إفريقيا في أواخر الثمانينات حالت دون أي تدفقات لرؤوس الأموال . وقد قام ستالس برفع سعر الفائدة ، وإضافة تدابير أخري لميزان المدفوعات الطارئة . وعلي الرغم من أنة عادة ما يبرر ارتفاع أسعار الفائدة كإجراء لمكافحة التضخم ، ألا انه من الواضح ساعد أيضا في تباطؤ الواردات عن طريق توقف الطلب المحلي .

حتيفي عام 1994 ، كان هناك ما يبرر إن الافتراض الذي بدا يدعم هذا النهج ونظرا بأن رأس المال طويل الأجل نادرا إن يدخل جنوب إفريقيا وكما يجب علي السياسيين حماية الأموال علي المدى القصير . مع ذالك في فترة ما بين ما بعد عام 1994 ، دخل الاستثمار طويل المدى والمباشر إلي جنوب إفريقيا بكميات كبيرة . وقد أخطاء ستاس في الحفاظ علي هذه السياسات لفترة طويلة جدا في عام

1994 . ويتم استكشاف هذه القضايا في الفصلين الثالث والرابع ولكن لا بد من إن نلقي النظر ونراجع أولا التركة في الفصل العنصري .

الميراث الاقتصادي من الفصل العنصري :ـ

بنيت جنوب إفريقيا الحديثة علي احد أكثرالإشكالالاستغلال العمالي ضراوة في تاريخ الرأسمالية. تطور ن نظام العمال المهاجرين إلي نظام الفصل العنصري ، الذي سعي إلي تحطيم كل دوافع السود علي حماية جميع مصالح البيض ، ومما أدي لذالك خلق نظاما اجتماعيا أدي بسرعة إلي تخلف الاتجاهات الاقتصادية العالمية والأكثر عرضةللصدمات الاقتصادية الدولية . في نهاية معيار الذهب القانوني وأزمة النفط في أوائل السبعيناتأديإليتقلبات كبيرة في أسعار الذهب والإيصالاتالأجنبية وسعر الصرف . ثم اختفي معيار الذهب بحكم الواقع باعتباره كلاجئ في أوقات الأزمات الدولية ، وأخيرا تم تشديد الخناق علي العقوبات في أوائل ومنتصف الثمانينات ، ساعدت علي إنهاء الفصل العنصري ، ولكنها تركت النزيف الاقتصادي معرضا لضرب الاقتصادي في جنوب إفريقيا .

نظرا لتكاليف الكثيرة التي كانت في الحاضر والمستقبل ، فقد أعادت حكومة السياسة الاجتماعية عصر العنصرية والعبودية وكانواينظروا للعمال أنهمأعداء مكلفة يحتملون الخطر ، وليس كل من رأس مال بشري يكافئ مستويات عالية من الاستثمار .ساعدت الحكومة السياسة الاقتصادية علي زيادة شل الاقتصاد من خلال حماية القطاع الخاص والاحتكارية علي حساب التحسن في الإنتاجية والقدرة

التنافسية ، من خلال الاستثمار في مشاريع سياسية وإستراتجية باهظة الثمن دون رجوع الي اعتبارات السوق ، وذالك من خلال سياسات مالية ونقدية غير مسئولة .

ليس كل ما فعلته حكومة الفصل العنصري كان مدمرا في جميع أثاره .

مراجعة لترتيب جنوب إفريقيا في التصنيف الدولي :

الجدول1-2 :

بيان الميزانية الاقتصادية لجنوب إفريقيا حول مرحلة الانتقال من نظام الفصل العنصري (بالنسبة إلي البلدان النامية الأخرى والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلي الرأسمالية).

بيان ميزانية الفصل العنصري في جنوب إفريقيا

موجودات	خصومات
البنية التحتية الجيدة لنقل رجال الإعمال والمناطق السكنية للبيض . البينة التحتية الجيدة للاتصالات إلى رجال الأعمال والمناطق السكنية للبيض. القطاع المالي الجيد وتنظيمه .	البنية التحتية للنقل الأدنى مستوي للمنازل ومزارع السود . فقر وسائل النقل العام الغير أمنة للعمال. البنية التحتية للاتصالات السيئة للغاية في المناطق الحضرية والريفية للسود . انخفاض المدخرات الخاصة للسود وعدم وجود الملكية لهم في البنوك وانخفاض

	الادخار في البلد . الحكومة تعمل علي الإفراط في الإنفاق أكثر من 10 سنوات متتالية .

الموجدات	الخصومات
سوق رأس المال المتطورة .	**الانعدام التام تقريبا لملكية الأراضي للسود أو الافتقار في الموجودات الاقتصادية .**
جيوب العمالة الماهرة والإدارة .	**أغلبية العمالة ضعيفة جدا في مستويالتعليم والتدريب وبالتالي نقص فيمهارات الإدارية .**
الانضباط النقدي وانخفاض التضخم .	**تدهور النمو الذي كان يتمتع بارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية . والتهور المالي ونفقات الاستهلاك الحكومي الضخم**
بعض الجامعات الجيدة والمعاهد العلمية .	**ضعف جودة التعليم العام للطلاب السود . ومعظم المنشآت التعليمة ضعيفة في الرضيات والعلوم والهندسة .**
مستويات معتدلة من الإنفاق في البحث العلمي والتطوير وبراءة الاختراع .	**نسبة كبيرة جدا من البحث والتطوير الاستثمار في صناعة الدفاع . وقطاع التصنيع المحمي ليس لدية القدرة**

	علي التنافسية .
صادرات قوية من المنتجات الأولية .	

هنالك أنظمة تشير علي تصنيف القدرة التنافسية في منتصف التسعينيات إلا إن جنوب إفريقيا كانت سيئة التصنيف في المؤشرات المتعلقة بالعمالة ، ولكنها كانت قوية نسبيا في البنية التحتية المادية وفي العلوم والتكنولوجيا والتمويل .في هذه المجالات الثلاثة ، قامت حكومة الحزب الوطني باستثمارات كبيرة خلال نظام الفصل العنصري ، والتي ظلت ذات قيمة اقتصادية في العصر الديمقراطي . بالرغم من هذه القطاعات القوية ، كانت الأصول الاقتصادية في البلاد كانت موزعة بشكل سيء للغاية – علي سبيل المثال ، كان المزارعون البيض في المناطق الريفية النائية يحصلون علي طرق ممهدة بطريقة واسعة من اعلي مستويات الجودة ، وعكس ذالك السود إن غالبية السكان السود في المناطق الريفية والحضرية كانوا يستعملون مسارات غير معبدة حتى لم يتمكنوا الوصول إلي المدارس والعمل .

تظاهرت ميزانية جنوب إفريقيا في عصر الفصل العنصري ،وتمت مقارنتها ضمنيا مع البلدان النامية الأخرى والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من نظام اشتراكي ، وتوضيح لذالك ان الوقت الانتقال كان في عام 1994، وكانت الأصول الاقتصادية تفوق عليها الخصوم ؛ ولكن مع قليل من التخيل وصفقة عظيمة من الإصرار والعزم ، يمكن استخدام الأصول الاقتصادية لزيادة العديد من الالتزامات الهامة داخل اقليم جيد المناخ .

ملحوظة :

1- " الكافير " هو مصطلح تحقيري يستعمل لتقليل شأن السود بجنوب إفريقيا ، وفي ذالك الوقت كانوا القراء البيض لا يفهمون كلمة (خوصا) وهي أوراقأشجار النخيل في جنوب إفريقيا يصنعون منه الخمر وهي (البيرا) .

2- في عام 1996 أعطي البنك الدوليأرقام نسبية 84% من السكان المدارس الثانوية و 18% من الأمية وهذا مما أدي لفشل نوعية التعليم الذي جاء به نظام تعليم بانتو وكان ذالك في عام 1993 .

3- في عام 1996 جادل كل من فاين ورستمجي ان هذه الاستثمارات قد تدعم الصناعات المتميزة من القطاعات المعدنية و الطاقة بشكل دقيق ، وكان ذالك بعد الحرب العالمية الثانية في جنوب إفريقيا .

الفصل الثاني

برنامج الإعمار والتنمية لمدينة كيبتاون

تطوير السياسة الاقتصادية لحزب المؤتمر الوطني

اللحظة الحاسمة :

في منتصف الشتاء البارد عقد اجتماع في منطقة دافوس بسويسرا ، وكان يعتبر أول إعداد بيان رسمي لسياسة الاقتصادية في جنوب إفريقيا الديمقراطية . كان الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في أوائل عام 1991 ، أصدر نيلسون مانديلا أول بيان هام عن السياسة الاقتصادية نيابة عن حزب المؤتمر الوطني منذ أن تم حظره في فبراير 1990 من قبل الرئيس دي كليرك . وكانت منطقة دافوس هي المكان الذي انعقد فيه الاجتماع السنوي للنخبة الاقتصادية العالمية ، وهو المكان الأول الذي شارك فيه مانديلا ودي كليرك لمرحلة عامة في أكثر من مؤتمر صحفي . كان ذالك في حد ذاته بيانا ، إن قرار دي كليرك في إطلاق صراح مانديلا الذي تأثر بشدة الرغبة في تحقيق السلام مع المستثمرين والمتمكنين اقتصاديا في الأسواقبجنوب إفريقيا ، و كان مانديلا شخصية مهمة ومعترفة لأصحاب الطبقة الثرية في العالم لذالك أرادوا رؤيته وقد أدرك دي كليرك بالاعتماد المتبادل بين الدوائر انتخابية . عقد خطاب مانديلا في أول اجتماع له في دافوس وكان خطاب محاط بالجدل . وقد ترك مساحة يتحدث فيها عن المشروع لقسم السياسات الاقتصادية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي ،والذي يعد هذا القسم خبير اقتصادي متحالف مع المؤتمر الوطني الإفريقي في المملكة المتحدة . وعندما وصل الأدراج من لندن تم تضمينه في مشروع الخطاب . ومع ذالك ، بعد قراءة الخطاب كل من مانديلا والمستشارين الاقتصاديون لهذا القسم وجدوا نهم قد صمموا هذا القسم بأسلوب اشتراكي تقليدي ، يدعو بالفعل الي تأميم المرتفعات القيادية للاقتصاد .

تيتو مبويني البالغ من العمر 13 عاما ، وهو احد كبار مساعدي مانديلا وخبير اقتصادي ،وانه قد تم إعادة صياغة القسم الاقتصادي بشكل سريع . هو احد النجوم الشابة اللامعة في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي . وقد تدرب الاقتصاد اثناء وجودة في المنفي وقد التحق أولا بجامعة ليسوتو ، ثم جامعة أيست أنجليا وبعد ذالك نال درجة الماجستير . ثم تولي منصبا في قسم التخطيط الاقتصادي في حزب المؤتمر الوطني في لوساكا ، وكان من أول المسئولين الذين عادوا إلي مقر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من جديد في شيل هاوس في جوهانسبرج عام 1990 . في ظل السنوات القليلة المقبلة ، وبالإضافة إلي الاقتصاديون (ماكس و تروفر) وبعض من فريقهم الاقتصادي الذي ساعد موبيني في وضع اللمسات الأخيرة وإضفاء الطابع الرسمي لسياسة الاقتصادية من حزب المؤتمر الوطني لكي يصبح عالم حقيقي وقوي .

قد اعادة موبوني كتابة خطاب مانديلا ، وانه كان يسير بطريقة حزره ، مبتعد عن أصداء حزب العمال البريطاني القديم أو الاشتراكية الأوربية الشرقية . لم يعقد حزب المؤتمر الوطني مؤتمر هام لسياسة في 1992، لذا كان علي موبوني ان يقول ما يمكن قولة ، دون الإساءة إلي أي شخص . وقد تمكن من فعل ذالك ، من الأفضل انه قد وصف خطاب مانديلا الذي ألقاه بالفعل في عام 1991 ، بأنه مكتوب بعناية ودقة وناشد بالوحدة والطمأنينة بشكل واسع وجمع الطبقات الأثرياء من رجال البيروقراطيين والماليين دوليا .

قد أصبح التعامل مع المستثمرين المحتملين الأجانب في غاية الصعوبة ولذالك لخص وثيقة داخلية لحزب المؤتمر الوطني وتم نشرها خلال شهر ابريل 1991 . وكان الهدف من هذه الوثيقة تقديم المشورة لمسئولي حزب المؤتمر الوطني حول كيفية إدارة أنفسهم في إقامة اجتماعات مع المستثمرين المحتملين . ما ورد في هذه الوثيقة أولا : " نحن نحتاج إلي وسيلة إقناع للمستثمرين الأجانب بعدم

الاستثمار في جنوب إفريقيا إلا بعد تلبية شروطنا والرفع العقوبات". "ونحتاج أيضاإلي بذل الجهد لدعم المستثمرين الأجانب والاهتمام بالاستثمار في مرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. يحتاج اقتصاد جنوب إفريقيا بشدة إلي الاستثمار في الطاقةالإنتاجية جديدة .

ما حصل في منطقة دافوس ،1991 ، قد لم يكن معروف من قبل ، إلا بعد كشف لنا الحقائق فريق الاتصالات الخاص بماندیلا انه قام بنشر النسخة الأصلية الأولي للخطاب ماندیلا قبل إعادة كتابته من مبويني . وقد تم نشرها في الصحف تحت عناوين مثيرة للقلق التي يمتلكها ويسيطر عليها البيض في جنوب إفريقيا وأصبحت النسخة الأولي معروفة لديهم وتداول حتي في الشركات الكبيرة . ولم تكن النسخة الثانية التي تم إعادة كتابتها من قبل موبيني لم تكن معروفة علي الإطلاق .

بعد عام في منطقة دافوس ، كان ماندیلا واضحا وخالي من الغموض تماما . وعلي الرغم من المؤتمر السياسي الذي ينعقد في شهر مايو ، إلا إن موقف الحزب المؤتمر الوطني قد تطور لدرجة شعر ماندیلا أنة يستطيع الإفصاح ببعض البيانات المحددة . ولكن سرعان قد جاء بمصطلح يسمي "الاقتصاد المختلط " الذي تم تقديمه إلي قاموس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من قبل الاقتصاديين الذين يسعون إلي تمسك بسياسات اشتراكية أكثر تدخلا ، وأصبح للمصطلح أسم مرادف له في الرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية . في اقتصاد ماندیلا الذي كان قد تحدث عنه هو الاقتصاد المختلط ومنة سوف يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا وحاسما لضمان خلق الثروة وفرص العمل . وبالتاليسيكون القطاع قويا ، ولكن سيتم تشكيلة علي طراز الديمقراطيات الاجتماعية في أوربا الغربية مثل فرنسا وألمانيا .

علاوة علي ذالك ، قرر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي المعالجة المباشرة في مشاغل المستثمرين الأجانب المحتملين . دون إن تكون محددة للغاية ، وقرر ماندیلا انه من اجل تحقيق أهدافه المتمثلة في خلق الفرص وتخفيف حدة الفقر ، أنة سوف يتعين في الحزب المؤتمر الوطني لكي يعالج بعض

المسائل مثل الأمن في الاستثمارات و أعادة الإرباحإلي مكانها الطبيعي ومعالجة أسعار العملات الواقعية و تحسين معدل التضخم و الخزانة العامة للدول (مانديلا 1992) .بالإضافةإلي ذالك ، أوضح لنا مانديلا انه لم يكن هنالك أي هجوم خطر يلحق بيه علي أصول الشركات البيض بجنوب إفريقيا. أدرك إن هذا سيكون إشارة مهمة للمستثمرين الأجانب . وقد تنبأ بأن اقتصاد جنوب إفريقيا سوف يقدم أفاقا جيدة للمستثمرين الحاضرين في هذه القاعة ، من جنوب إفريقيا و دوليا .بالنظر إلي الحقيقة فأن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ما زال يدعم العقوبات الاقتصادية ضد جنوب إفريقيا ، وسيستمر في ذالك حتى يتم الاستقرار إلي تسوية دستورية، فقد كان هذا ما استطاع إلية مانديلا تحقيقه .

ميثاق الشعوب :

من أين أتت السياسة الاقتصادية للمؤتمر الوطني الإفريقي ، وهل كانت صحيحة ، كما اقترح بعض المحللين ، إن المؤتمر الوطني الإفريقي قد غير نظامه في وقت ما في أوائل التسعينات من اجل تهدئة المستثمرين الأجانب والمصارف المتعددة الأطراف في واشنطن ؟

قد يكون القول أكثر دقة بأن سياسة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي قد أصبحت دائرة متكاملة . في عام 1955 ، التقي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وشركائه في التحالف في اجتماع ضخم عرف " بمؤتمر الشعب " في مدينة كيب تاون بالقرب من جوهانسبيرغ .قد تجمع في هذا المؤتمر ثلاثة ألاف شخص ليومين كاملين و كان ذالك في فصل الشتاء أواخر يونيو وكان الهدف من تجمعهم هو التصديق علي أول وثيقة سياسية تهدف إلي تنظيم التحالف واسع النطاق تحت ظل النضال من اجل دولة جنوب إفريقيا الديمقراطية الغير عنصرية . أصبح ميثاق الحرية هو البيان الواسع الوحيد لسياسة الاجتماعية والاقتصادية الصادر عن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وظل حتى مايو 1992 وعندما اقر مؤتمر الحزب الوطني الضخم المتمثل في سياسة جوهانسبيرغ قد عرف المؤتمر " الاستعداد للحكم ". في حياة

ميثاق الحرية ونشاطها ، أصبح الكثير من التساؤلات والتخمينات والتفسيرات . وكان الإعلان الأول والأخير في ميثاق الحرية هو البيان النهائي الذي أعلن فيه بالقول : نحن شعب جنوب إفريقيا نعلن لكل البلاد والعالم إن دولة جنوب إفريقيا ملك لكل من يعيشون فيها ، سواء كان بيض أو سود ، وانه لا يمكن لأي حكومة إن تطالب بسلطة ما لم تكن مبنية علي إرادة الشعب (الحزب المؤتمر الوطني عام 81:1955) .

في القرن الثامن عشر ، كانت هذه المشاعر التي تبوح بعبارات الثورة المناهضة والمعادية للاستعمار ، تتجسد فيها تماما روح الثورة الديمقراطية الغير عنصرية . كان هذا المقياس " الغير عنصري " يتمتع بنضال والكفاح ضد الفصل العنصري ، في السابق ، علي من الرغم من انغماس حزب المؤتمر الوطني في الليبرالية الديمقراطية فقد كان غالبية مفهومه يتمثل في كل مواطني جنوب إفريقيا من أصلي إفريقي واحد . كما ذكر في برنامج عمل الحزب المؤتمر الوطني الإفريقي قبل سبع سنوات فقط ، في عام 1949 : ذكر بأنه " يطالب الشعب الإفريقي بالحق في تقرير المصير " (الحزب المؤتمر الوطني الإفريقي 1949 :80) .

بوجه شرير للفصل العنصري ، فقد اشتد النضال ، وتم دفع الديمقراطيين من مختلف الطبقات الاجتماعية معا . وغادر بعض السود " الوحدويين " من جنوب إفريقياإلي تحالف الكونغرس بعد بعض سنوات تم تشكيل المؤتمر الوحدويين الإفريقيين، و لكن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مع تحالف الكونغرس الذي قام بضم منظمات من غير الأفارقة (حتى تم قبولهم مباشرة في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في عام 1969) ، وقام الاتحاد نقابة العمال (مؤتمر جنوب إفريقيا لنقابات العمال) ،في ظل المعارضة المركزية .

ذهب الشرط الاقتصادي الرئيسي لميثاق الحرية وكان ابعد قليلا من العالم توماس بين الذي قام بضبع كتيب عن الثورتين التي كانت في أمريكا وفرنسا . لكن ذالك الشيء يبدو أكثر كآبة للطبقات المتوسطة من السود في جنوب إفريقيا مما كان عليه الحال بالنسبة إلي التجار في أمريكا أو الثوريين في باريس .ولذالك تم وضع الإعلان " يجب علي الشعب المشاركة في ثورة البلد " علي النحو التالي :

يجب استعادة الثورة الوطنية لبلدنا، واستعادة تراث جميع جنوب إفريقيا إلي الشعب ؛ ويتم نقل الثورة المعدنية الموجودة أسفل التربة والبنوك وصناعة الاحتكار إلي ملكية الشعب ككل ؛ ويجب التحكم في كل الصناعات والتجارة الأخرى لمساعدة رفاهية الشعب ؛ يجب أن يتمتع جميع الأشخاص بحقوق متساوية في التجارة حيثما اختاروه سواء في التصنيع أو دخول في جميع الصناعات والحرف (الحزب المؤتمر الوطني 1955:82).

بخلاف البند الفرعي الثاني ، في التأميم ، فأن البند الاقتصادي سيظهر كما لو كان تحالف الكونغرس يمثل صراعا برجوازيا ضد الإقطاع . حتى البند الثاني ، بشأن الملكية العامة للاحتكارات المصرفية والتعدين ، تم دمجه في التيار الديمقراطي الاجتماعي السائد في الأربعينات والخمسينيات من القرن الماضي عندما سعت أحزاب العمال والحزب الاشتراكي في المملكة المتحدة و أوروبا الغربية إلي توسيع الدور الاقتصادي للحكومة . علي سبيل المثال ، بين 1945و1951، قامت حكومة حزب العمال في المملكة المتحدة بتأميم بنك انجلترا ، والطيران المدني ، والاتصالات ، والفحم ، والسكك الحديدية ، والكهرباء ، الغاز، والحديد الصلب .

كما بنو دولة الرفاهية التي تقدم التأمين الاجتماعي والنظام الصحي الوطني . وقاموا أيضا بأتباع حزب العمال ، والبيان الديمقراطي الاجتماعي كان بعنوان ،(دعونا نواجه المستقبل). وفيما يتعلق

بدولة الرفاهية ، كانوا يتبعون أيضا المقترحات التي وضعها مؤيدو الحزب الليبرالي وليام بيفيريدج وجون ماينارد كينيز (ساسون 1996: الفصل السادس) .

شعر مانديلا في ذالك الوقت إن بند التأميم يمكن تفسيره في السياق . كان صحيحا ان الطلب علي التأميم سيوجه ضربة قاتلة ضد " المصلحة المالية للذهب والتعدين والزراعة التي قامت بنهب البلاد لعدة قرون و بإدانة شعبها بالعبودية " . مع ذالك ، تابع مانديلا ، " إن تفتيت هذه الاحتكارات وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها سيفتحان مجالات جديدة لتطوير طبقة برجوازية مزدهرة غير أوروبية . لأول مرة في التاريخ هذا البلد ، ستتاح للطبقة البرجوازية الغير أروبية فرصة امتلاك ممتلكات البلاد باسمها وبكل مصانعها الجيدة وصناعاتها ، وبذالك سوف تنتعش المشاريع التجارية والخاصة بشكل لم يسبق له مثيل ، (مانديلا 1956:49).

بعد ستة وثلاثين عاما – وكان في عام 1992 – قد أشار نيلسون مانديلا إلي هذا المقطع في مقالته لعام 1956 في اعتراف له قال " في نفس هذه اللحظة بعد إقرار ميثاق الحرية وحتى يومنا هذا هنالك نقاش واسع عن عزيمة وإصرار البند الذي قد أعلن فيه مسمي " يجب إن يشارك الناس في ثورة البلد " (مانديلا 1992).

لا يمكن ان يكون هناك شك أو غموض في هذا الجزء المقصود من ميثاق الحرية . وكان تحالف الكونغرس عبارة عن كنيسة واسعة ، تمتد من الزعماء التقليديين في الريف والي الفلاحين والعمال و إلي محترفين والمثقفين ورجال الإعمال . كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي هو نفسه تقريبا . لقد كان المقصود من ميثاق الحرية هو محاولة شاملة لتمثيل الكثير من المصالح المنتشرة ، من خلال هذه المصالح ذات الصلة مع وثيقة واضحة وضوح الشمس ، فقد كانت بلا جدوى .

الراديكالية في الستينات والسبعينات :

خلال الستينات والسبعينات ، كانت تميل السياسة الاقتصادية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي نحو اليسار . كان أحد الأسباب هو التأثير الجزري للحركات الاشتراكية الإفريقية ضد الاستعمار . أولا ، تحرك عبد الحميد جمال ناصر من مصر ثم كوامي مكروما من غانا ، ثم يوليوس نيير في تنزانيا وكينيت كاوندا في زامبيا ، وهم قد شعرو بالإحباط بسبب قلة التقدم الاقتصادي لدوائرهم الشعبية ، وتحركوا بشكل حاسم تجاه سياسات التدخل الحكومية . كانت هذه السياسات سواء كانت عن حق أو خطأ معروفة بطريقه مجتمعة باسم " الاشتراكية الأفريقية " ومنها انتشرت إلي دولة افريقية أخري . كانت الخصائص الرئيسية لدولة الاشتراكية الأفريقية هي تأميم الشركات الكبيرة ، وعادة ما يتم ذالك بالتعويض ،كمجموعة متنوعة من استراتيجيات أصلاح الأراضي وتوسيع الدولة والاعتماد المتزايد علي استخدام الشركات المملوكة للدولة وأجهزة الدولة نفسها هي أعدت من اجل التقدم الاقتصادي للأفراد . كان ضعف الطبقة الوسطي الأفريقية في حقبة ما بعد الاستعمار ، ويعود ذالك إلي حد كبير في الآثار المدمرة للاستعمار و إلي عدم الاستعداد لإنهاء الاستعمار ، وكانت القوة المحركة الرئيسية وراء الاشتراكية الأفريقية . بحلول منتصف عام 1970، بدأ النقاد اليساريون في وصف الاشتراكية الأفريقية باعتبارها "رأسمالية الدولة " أوأنها تتعلق بأشكال التدهور والفساد في الدولة " الناشئة عن حكم الفاسد " .

كان التأثير الثاني الناتج من التفكير الاقتصادي للمؤتمر الوطني الإفريقي في فترة الستينات والثمانينات من القرن الماضي كان ذالك حقيقة بأن المنظمة كانت محركة بسريه تامة . بعد تم حظره في بداية الستينات ، أصبح يتعرض علي مضايقات في نطاق واسع بالاعتقال والتعذيب والسجن لمدة طويلة ، وقد اتخذ حزب المؤتمر الوطني قرارا باللجوء إلي المعارضة المسلحة لحكومة جنوب إفريقيا. انطلق حزب المؤتمر الوطني الإفريقي دون دعم من معظم الليبراليين أو المجتمع الأعمالأو المجتمع الدولي بخلاف الدول الإفريقية المستقلة والدول لاسكندنافية والبلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية واسيا . وقد كان لهذا

التأثير " تجسس الحمام " علي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في صندوق اشتراكي بدرجة اكبر مما كان عليه من قبل .

وفي الأيام الأولى من إبعاده على الأقل ، خارج السويد ، كانت الدولة الاشتراكية الاقتصادية هي الدول غير الإفريقية وهي الوحيدة المستعدة لتقديم الدعم المعنوي والمادي للمعركة مسلحه. بالاقتران مع الحقيقة الواضحة الممتثلة في إن الاشتراكية السوفيتية بدأت أكثر نجاحا مما سمح به الغرب ، تمكن عنصر الحزب الشيوعي الجنوب أفريقي في التحالف من اكتساب المزيد من المصداقية وتأثير أكبر من ذي قبل الصراع المسلح .

لم يمض وقت طويل بعد أن أصبح عمل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي سري، كان المد الفكري في تلك الأجزاء من العالم الغربي المتأثر بثورات الطلاب والعاملين في عام 1968 كان يتحول نحو اليسار إلي الحياة الجديدة . تشير الأزمة الاقتصادية في سبعينات القرن الماضي التي اتسمت بالظاهرة الجديدة المتمثلة في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتشير أيضا إلي معظم فشل الرأسمالية الكينزية هي تعني إن الرأسمالية غير مستدامة . بلا شك فيه إن هذه التيارات تؤثر علي التفكير الشباب ألمثقفي في حزب المؤتمر الوطني في المنفي ، فضلا عن المثقفين الشباب المعارضين الذين لم يجبرواعلي الاختيار للمغادرة جنوب إفريقيا . ان التحول إلي اليسار ينعكس ، وان كان بشكل سطحي ، في أول وثيقة سياسيه هامه للمؤتمر الوطني الأفريقي في " عصر المنفي " . كانت هذه وثيقة تسمي " الإستراتجية والتكتيكات " التي تم اعتمادها في مؤتمر الحزب الوطني الإفريقي في موجورو في تنزانيا عام 1969 . وصف القمع الاقتصادي" بالعنصري " المرتبط بالاضطهاد الاقتصادي المألوف .

ولكن هناك شيء واحد مؤكد _ لا يمكن معالجه هذه المشكلة (الفقر وعدم المساواة) في بلدنا بفعالية ما لم تكن الثورة الأساسية تحت التصرف الشعب ككل ولا يتم معالجتها بواسطة أقسام أو إفراد ، سواء كانوا البيض أو السود (الحزب المؤتمر الوطني 1969:392) .

في هذه الفقرة التالية هناك إشارة معينة إلي الاشتراكية الرأسمالية ، والدور الذي ستلعبه الطبقة العاملة الثورية في بناء " شعب حقيقي في جنوب إفريقيا". هنالك أيضا أشارة إلي الكفاح العسكري من اجل التحرر السياسي والاقتصادي باعتباره " المرحلة الأولي " علي الرغم من عدم وصف المرحلة التالية (الحزب المؤتمر الإفريقي 1969:392) . في حين إن المصطلحات لا تزال غامضة وعامة ، فأن اللغة كانت هي قليلة من البرجوازية صغيرة في القرن الثامن عشر وأكثر معاداة للامبريالية في الحرب الباردة .

بحلول نهاية السبعينيات القرن الماضي ، كان قادة حزب المؤتمر الوطني يسألون أنفسهم عما إذا كان ينبغي عليهم إن يوضحوا التزام المنظمة بأيديولوجية الماركسية اللينينية . جادل القائمون علي صياغة " الكتاب الأخضر " الاستراتيجي في عام 1970 بأنة " في حين لم يكن لدي أي شكوك حول الحاجة الحميمة لمواصلة ثورتنا نحو نظام اشتراكي " إلا انه لم يكن من المناسب إن يقول المؤتمر الوطني الإفريقي نفس القدر من الأهمية في ضوء هذا الحاجة إلي جذب أوسع مجموعة من القوي الاجتماعية بين المضطهدين. بدلا من ذالك قد أشار التقرير إلي مرحلة النضال دون استخدام مصطلح الاشتراكية فعليا . البيان الأكثر وضوحا هو ما يلي :

إن أهداف ثورتنا الديمقراطية الوطنية لن تتحقق بالكامل إلا ببناء نظام اجتماعي يتم فيه تصفية جميع عواقب القمع الوطني وأساسه ، والاستغلال الاقتصادي ، بما يضمن تحقيق التحرير الوطني الحقيقي والتحرر الاجتماعي الحقيقي . التقدم دون انقطاع نحو هذا الهدف النهائي لن يتحقق إلا إذا . الدور المهيمن الذي لعبناه من قبل أشخاص عاملين مضطهدين . كان هذا الرأي متسقا مع الموقف الذي

تبناه منظمو اللونين البيض والسود للعديد من النقابات العمالية السود الجديدة ، والتي أصبحت خلال السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي كفاحا مهيمنا علي القوى الداخلية من اجل الحرية .قبل ثلاث سنوات من الكتاب الأخضر ، أجرت دلايذ مي(زعيم منطقة الطلاب بجنوب إفريقيا) تحليلا للقوات المؤيدة للثورة المناهضة واستمرت إليها : أنها ضد هذه الخلفية في إطاررأسمالي . هي جنوب إفريقيا ، علينا إن نؤيد أنفسنا مع غالبية العالمين ونكون معهم . أشار امجي إلي عامل أخر يدفع الكفاح ضد الفصل العنصري في هذا الاتجاه: حقيقة إن الولايات المتحدة قد اختارت دعم نظام الفصل العنصري ، بوضوح تام في عهد كيسينغ ونيكسون ، أظهرت إن جنوب إفريقيا كانت تدافع عنها باعتبارها أخر معقل للرأسمالية في إفريقيا . كان من الواضح انه إذا تم الدفاع عن نظام الفصل العنصري من اجل الدفاع عن الرأسمالية ، فان السحب كان غير قابل للتجزئة ويجب إن يتم مهاجمتها معا (ميجي 1976:740) . انتهي المطاف بالعديد من معاصري امجي في الحركة الطلابية من السود كقادة نقابين بارزين في أواخر السبعينات وأوائل التسعينيات .من بعضهم مثل جاي ناديو وسيدني موفادي وسيريل رامافوسا ، هم ألان وزراء في الحكومة أو كبار رجال الإعمال .

استغلال تصدعات الفصل العنصري :-

بحلول أواخر الثمانينات ، عندما تحولت السياسات نحو إمكانية التوصل إلي حل تفاوضي للنزاع في جنوب إفريقيا ، عاد شكل السياسة الاقتصادية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقيإلي شكل أكثر تقليدية_ يخفف تدريجيا من التوابل الاشتراكية الثورية التي تمت مزجها بين السياسة أواخر الستينيات ومنتصف الثمانينات . كان هناك العديد من العوامل المساهمة . وكان واحد من ظهورها في جنوب شرق أسيا ظهورا حيويا من الناحية الاقتصادية يتبع مسارات اقتصادية موجهه نحو السوق ، ولكن بدرجة عالية من التدخل الحكومي . كانت النظرة التقليدية لنجاح اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ودول في جنوب شرق أسيا هي

أنها اتبعت سياسات السوق الحرة الأرثوذكسية . بحلول الثمانينات من القرن الماضي ، أظهر عمل الاقتصاديين الغربيين البارزين مثل أليس أمسدن وروبرت ويد ، انه علي الرغم من إن سياسات الاقتصاد الكلي ، بخلاف من سعر الصرف والسيطرة علي الصرف ، كانت أرثوذكسية محافظة ، إلاإن حكومات الدول الصناعية الحديثة في أسيا لعبت دورا كبيرا في دعم تطوير الموارد البشرية والتكنولوجيا ، في توجيه تدفقات الاستثمار العام والخاص (امسدن 1989 : ويد 1990) . بدأ هذا التحدي المتمثل في الهيمنة الاقتصادية للدول الغير الغربية / غير البيض في الغرب داخل النظام الرأسمالي في التأثير علي تفكير بعض قادة ومفكرين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (علي سبيل المثال ، لنظر اروين 93: 1989) .

من العوامل الأخرى التي تمثل علي التفكير الاقتصادي لحزب المؤتمر الوطني فشل الاشتراكية السوفيتية ورفضها من قبل الناس العاديين في أوربا الشرقية . بالنسبة للبعض ، كانت تجربة بولندا في أوائل الثمانينات دليلا كافيا للآخرين غورباتشوف وسقوط جدار برلين أثرت في نهاية المطاف في تفكيرهم . قام بعض الذين قضوا جزاءا من حياتهم في أوربا الشرقية أو في الدول الاشتراكية الإفريقية بأكثر التحولات الجذرية .

ظل الحزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا دائما في منظمات منفصلة.بمعنى إن الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا كان نادي سياسي داخل المؤتمر الوطني الإفريقي . لقد أصبح تحليله مؤثرا جدا في الخمسينيات ، كما رأينا في الفصل الأول من تحليل مانديلا الاقتصادي للفصل العنصري .في ظل ظروف النضال السري ، حيث كان دعم الاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وفي وقت لاحق ، كان كوبا حاسما للغاية ، زاد تأثير مجلس الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا في التحالف .جادل البعض ، بحماس شديد بأن الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا بحكم الأمر الواقع استحوذ

علي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بين أواخر الستينيات والتسعينيات ، عندما تم التصديق عليه (اءليس و سجابا 1992) .

بقي الخط الذي تبناه الحزب الشيوعي التقدمي الاشتراكي حتى عام 2011 ،بما في ذالك تقرير " الطريق إلي السلطة " الاشتراكية السوفيتية الأرثوذكسية ، علي الرغم من غورباتشوف .في أوائل عام 1990، نشر جو سلوفو ، الأمين العام للحزب ، نموذج التحويل " هل فشلت الاشتراكية ؟ " . لم يكن أي شخص سلطة أكبر في اليسار التقليدي لجنوب إفريقيا من جو سلوفو . لقد كان احد أركان النضال المسلح كرئيس لأركان الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي ، وهو أومخونتو و سيزوي ، كان هو الأمين العام للرابطة ، ثم انتخب رئيسا له .انضم سلوفو إلى عصبة الشبيبة الشيوعية في أوائل الأربعينيات من القرن العشرين في يوفيل ، وهي ضاحية من الطبقة المتوسطة الدنيا وفي الغالب هي طبقة يهودية من جوهانسبرج. ظل سلوفو قائدا نشطا ومؤثرا في الكفاح ضد الفصل العنصري ، وكان عضوا بارزا في أول حكومة للرئيس مانديلا حتى وفاته من السرطان في عام 1995.

كان تحليل سلوفو بسيطًا: لقد فشلت الاشتراكية ليس لأن الفلسفة الاقتصادية الأساسية كانت خاطئة ، ولكن لأنها كانت غير ديمقراطية في التنفيذ في الاتحاد السوفيتي وفي أماكن أخرى ، مما سمح بتكوين دولة طفيلية وقمعية . سيد سلوفو: "باختصار ، الطريق إلى الأمام (من أجل الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا) هو من خلال الاشتراكية الديمقراطية الشاملة " (سلوفو 1990:25). في حين أن المقال دعم الديمقراطية التعددية الحزبية ،وقد لم يكن لديه اي صفات اقتصادية واضحة .

وبحلول عام 1990 ، كان هذا بالكاد يهم جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والمعارضة الداخلية في جنوب إفريقيا التي كانت تتلاقى حول فكرة الشكل الحديث للديمقراطية الاجتماعية . بالنسبة للسياسات الاجتماعية ، نظر الزعماء المثقفون الآن إلى الدول

الاسكندنافية وشمال أوروبا ، وحتى كندا ، بدلاً من الاتحاد السوفيتي . للسياسات الاقتصادية كانوا يدرسون شرق آسيا.

في الواقع ، كان قادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي حريصين على تجنب المصطلحات الاشتراكية الثورية في المبادئ التوجيهية الدستورية التي نشرها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في عام 1988 كبادرة عامة نحو تسوية تفاوضية .تشير المبادئ التوجيهية إلى اقتصاد مختلط ، "مع القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع التعاونيات وقطاع الأسرة الصغير " . سيكون هناك إجراء تصحيحي لمعالجة أوجه عدم المساواة في الماضي ، وسيكون "القطاع الخاص ملزماً بالتعاون مع الدولة في تحقيق أهداف ميثاق الحرية في تعزيز الرفاه الاجتماعي" (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي1988:2) ليست مصطلحات "تصفية الاستغلال الاقتصادي" للكتاب الأخضر .

كانت لغة إعلان هراري لعام 1989 معتدلة بالمثل .كان إعلان هراري بمثابة بيان لمنظمة الوحدة الأفريقية يحدد شروط التسوية غير المفصلة لجنوب إفريقيا ، ويحدد بعض المعايير الرئيسية للمفاوضات . ثم تم تضمين بيان من بين المعايير التي كانت ، إلى حد ما ، شرع حقوق نموذج لجنوب أفريقيا الجديدة.لعب المؤتمر الوطني الأفريقي الدور الرئيسي في صياغة هذه الوثيقة ، بما في ذلك بيان المبادئ . وبشكل عام ، تؤسس المبادئ لنظام ديمقراطي تعددي ليبرالي مع فصل ضمني للسلطات . ويشيرون على وجه الخصوص إلى شرعة حقوق راسخة من شأنها حماية الحريات المدنية ، و " نظام اقتصادي يشجع ويعزز رفاهية جميع سكان جنوب إفريقيا (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي 1989: 15) سيكون من الصعب أن تفسر هذه الجوانب من إعلان هراري كإسقاط واعلحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في التيار السياسي الرئيسي ، بعيدًا عن التيارات الثورية المتطرفة.

ولكن بالنسبة للطبقات الأوسع من قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وقيادة الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا ، فإن بيان سلوفو كان بمثابة المعادلة الفكرية للإمداد المفاجئ بالأكسجين النقي وهو الشخص الذي قد لا يضايق في الاختناق ببطء .استغرق الأمر بعض الوقت للتكيف مع التغيير المفاجئ في الجو . صدر ، كما كان ، في نفس الشهر الذي تم فيه إلغاء الحظر عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا ، كان للبيان سلوفو تأثير قوي على الجولة القادمة من المناقشات السياسية ؛ والمناقشات الأولى التي أجريت مع احتمال سلطة الدولة وشيكة.

بين منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، عاد حزب المؤتمر الوطني إلى العالم الفلسفي لميثاق الحرية ، وهو عالم يجمع بين قومية الطبقة الوسطى والطبقة المساواة العاملة . استغرق الأمر بعض الوقت، على الرغم من ذلك ، لتحديد ما ح كخيار ، موضحًا ذلك من حيث الرغبة في معالجة التفاوتات الاقتصادية التاريخية العميقة .كان هذا أيضًا رد فعل ، وتدبيرًا معاكسًا لمحاولة الحكومة الحزب الوطني لتخصيص الشركات القائمة المملوكة ملكية عامة على عجل لمنعها من الوقوع في أيدي حكومة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في المستقبل.

لم يكن مانديلا قلقًا بشأن خلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي في ذلك الوقت ؛ ضبط القوة كانت ميزة ايجابية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي أكثر إلحاحًا .وبعض المعلقين أيضًا أن الزعماء الداخليين الأكثر تطرفًا لحركة التحرير قد أثروا بشدة على الخطب الأولية – فقد كتب قادة السياسة في حزب المؤتمر الوطني المنفي الخطب التي ربما يكونون أكثر اعتدالًا (على سبيل المثال ، انظر والدمير 1997: الفصل8).

كان استخدام التأميم كأداة للمساومة ، وكوسيلة تعوق اتخاذ إجراءات حاسمة من قبل حكومة الحزب الوطني (الذي ظل في السلطة ، على الأقل من الناحية القانونية ، لأكثر من أربع سنوات بعد

الإفراج عن مانديلا) ، كان واضحًا في خطاب مانديلا أمام الجمعية من 300 من رجال الأعمال البيض في مايو 1990. عارض عملية الخصخصة بشكل تام " .قد يبدو من المعقول فقط" ، كما جادل ، أن " السؤال المهم للغاية هو أن يتم التخلص من الممتلكات العامة إلى أن يتم تشكيل حكومة تمثيلية حقيقية." وكان ، بالنسبة لمجتمع الأعمال التجارية ، غامضًا بشكل يثير الغضب بشأن هذا السؤال التأميم .على حد تعبيره:

نعتقد أنه يجب أن يكون هناك مزيد من النقاش حول مسألة تأميم الأصول التي قد لا تكون مملوكة ملكية عامة في الوقت الحالي .لا يوجد لدى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي خطة تأميم هذه الأصول أو غيرها من الأصول ، أو سيأخذ هذا التصرف الوطني هذا الشكل أو الشكل الآخر .لكننا نقول أن هذا الخيار يجب أن يكون أيضًا جزءًا من النقاش الدائر ، ويخضع للتحليل النقدي كأي خيار آخر ، ويُنظر إليه في سياق حقائق مجتمع جنوب إفريقيا .لا ينبغي استبعادها من محكمة المناقشة لمجرد التجربة السيئة سابقًا أو بسبب الالتزام اللاهوتي بمبدأ الملكية الخاصة (مانديلا 1990) .

يمثل هذا الغموض الذي يبدو مشئوما إلى حد ما تكتيكًا من قبل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لتقويض سلطة الحكومة الحالية ، والبدء في تأكيد سلطة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي فيما يتعلق بمجتمع الأعمال الراسخ والأبيض بشكل أساسي في جنوب إفريقيا .صحيح أن موقف حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لم يكن واضحًا تمامًا فيما يتعلق بجميع جوانب السياسة الاقتصادية – فحليفه القوي ، الحزب الشيوعي ، لا يزال ملتزماً بالاشتراكية في نظام السوفيتية في أواخر عام 1989.

كتب تيتو مبويني عن تعقيدات حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في التعامل مع الأعمال التجارية في مذكرة داخلية .وأوضح أن "القطاع الخاص" يشك في سياسات حركة التحرير ويرغب في تغييرها لصالحها .من ناحية أخرى ، يريد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إشراك القطاع الخاص لأسباب سياسية .

وأشار إلى أن "الاهتمام بهذا الحوار هو متبادل ، وإن كان لأسباب مختلفة ، وأحيانًا يعارض ديمقراطيا كل منهما الآخر " (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي 1991) .

سبب آخر لتعقيدات عقدة غورديان الاقتصادية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي هو الدور الذي لعبته النقابات العمالية القوية بشكل متزايد في صراع التحرير الداخلي . اعتمد الكفاح الداخلي ضد الفصل العنصري على الثقل التنظيمي للنقابات العمالية كمصدر رئيسي لقوتها . لم يكن لدى النقابات أدنى شك في أنه يجب أن يتمتع العمال بقوة أكبر في اقتصاد جنوب إفريقيا ، رغم أنهم لم يتفقوا بالضرورة على كيفية تحقيق ذلك .وفضل البعض الاستراتيجيات الاشتراكية التقليدية ، وتطلع البعض الآخر إلى مزيج جديد فريد من القوة العاملة والتخطيط الاقتصادي.

ومع ذلك ، فإن عدم اليقين الواضح لسياسة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بعد فترة قصيرة من إلغاء الحظر يجب ألا يخفي حقيقة أن مفكريها الاقتصاديين قد فكروا بالفعل في الطبيعة المرغوبة لاقتصاد ما بعد الفصل العنصري . خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي ، وقبل فك ارتباط حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ، كان هناك ما لا يقل عن سبعة مؤتمرات دولية حول "اقتصاد ما بعد الفصل العنصري" في أماكن بعيدة عن بوسطن وبكين . أتاحت هذه المؤتمرات الفرصة للعلماء الاجتماعيين المتعاطفين من داخل جنوب إفريقيا وخارجها للالتقاء مع مفكري وقادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي للبدء في مواجهة التحديات الاقتصادية بعد نظام الفصل العنصري (باديجي 1998 :434) .

إلى جانب مؤتمرات السياسة المهنية ، كانت هناك سلسلة من الاجتماعات بين قادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في المنفى ، ومعظمهم من قادة الأعمال البيض وغير الحكوميين من داخل جنوب إفريقيا (غضب وإدانة حكومة الحزب الوطني .(في وقت مبكر من عام 1986 ، بدأت هذه المناقشات لمعالجة المسائل الاقتصادية . صرح غافن ريلي ، الرئيس التنفيذي لشركة أنجلو أمريكان آنذاك ، للمؤتمر الوطني

الإفريقي في عام 1986 بأننا "نقبل احتمال وجود شكل ما من أشكال الاقتصاد المختلط مع قدر من تخطيط الدولة والتدخل" ، لأن "هناك تركيزًا مبررًا تمامًا من جانب السود في جنوب إفريقيا علي توزيع أكثر إنصافا للثروة للتعويض عن أخطاء الإغفال وارتكاب حقبة الفصل العنصري (صنداي تايمز 1 يونيو 1986) .

جاء هذا البيان بعد واحدة من سلسلة من الاجتماعات بين القادة البيض غير الحكوميين وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي التي بدأت في عام 1985 في لوساكا ، واستمرت ، في أشكال وأماكن مختلفة ، حتى كان المؤتمر الوطني الأفريقي غير محظور . نُظمت نسخة واحدة كبيرة جدًا من هذا الاجتماع في لوساكا ، زامبيا ، في منتصف عام 1989 . ضم وفد جنوب إفريقيا الذي يضم 115 شخصًا 23 أكاديميًا و 20 من رجال الأعمال و 6 من محرري الصحف . وضم ممثلو حزب المؤتمر الوطني الإفريقي البالغ عددهم 123 ممثلًا 20 عضوًا في لجنته التنفيذية الوطنية ، وكان يرأسهم رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي ، أوليفر تامبو . وفي اللجنة الاقتصادية ، كرر المؤتمر الوطني الأفريقي الصياغة على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية الدستورية ، متوقعًا إعلان هراري .في حين أشار بيان حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى السيطرة المباشرة على المناجم والبنوك والصناعات الاحتكارية (مرددًا ميثاق الحرية) ، فقد أشار إلى:يتم ترك الأشكال والآليات الدقيقة لسيطرة علي الدولة المفتوحة في وجهات منظوراتنا البرنامجية . ويحدث عنصر المشاركة الخاصة في المؤسسات الحكومية أكثر فأكثر في الدول الاشتراكية . ولم تتم معالجتها .التأميم ، الذي ينطوي على مجرد تغيير في الملكية القانونية ، لا يعزز السيطرة الاجتماعية . . .في بعض ظروف التأميم المبكر ، يمكن أن يؤدي فعليًا إلى إعاقة السيطرة الاجتماعية عن طريق تدمير الصناعة أو تخفيض تصنيفها . حدث هذا في موزمبيق (بعد عام 1974) (لو 1989: 81).

وفي الوقت نفسه ، وراء مؤتمرات السياسات والندوات السياسية ، بدأت مجموعات من الباحثين في تطوير مجموعة واسعة من العمل لإبلاغ قادة السياسة في مرحلة ما بعد الفصل العنصري . أنشأ المؤتمر الوطني الأفريقي قسمًا للاقتصاد والتخطيط في منتصف الثمانينيات (فيما بعد قسم السياسة الاقتصادية) ، لكن وظيفته الأولية كانت تدور حول إدارة المشروع وجمع الأموال .ومع ذلك ، فقد شاركت في إنشاء مجموعة أبحاث مقرها في المملكة المتحدة ، تسمي، أو البحوث الاقتصادية في جنوب إفريقيا . تم اختيار كبار الباحثين من الجامعات والقطاع الخاص في لندن .

أعدتالبحوث الاقتصادية في جنوب إفريقيا سلسلة من التقارير القطاعية لحزب المؤتمر الوطني ، وبعض التحليلات الأوسع لخيارات السياسة . بينما تم ربطالبحوث الاقتصادية بحزب المؤتمر الوطني الأفريقي من خلال بعض القادة الفكريين ذوي المكانة العالية ، إلا أن تأثير المجموعة على تفكير حزب المؤتمر الوطني الأفريقي كان غير مكتمل . ومع ذلك ، عندما طُلب من حزب المؤتمر الوطني في أوائل عام 1990 المساهمة في ملحق لصحيفة حول السياسة الاقتصادية المقترحة للحكومة المقبلة ، كانت صاحبة البلاغ هي فيلا بيلاي ، وهي مصرفية وعضو في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ، وكانت قريبة من البحوث الاقتصادية في جنوب إفريقيا (باديجي 1998) .

في نفس الوقت تقريبًا ، في عام 1986 ، تم تشكيل مجموعة أبحاث جنوب أفريقية لتلبية احتياجات السياسة الخاصة بالمؤتمر الذي تم تشكيله مؤخرًا لنقابات عمال جنوب إفريقيا . كان المؤتمر نقابات العمال في جنوب إفريقيا كان مستقلًا سياسيًا في ذلك الوقت ، على الرغم من أنه لم يكن مفاجأة كبيرة عندما قام حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر نقابات العمال في جنوب إفريقيا بالتحالف الرسمي بعد إلغاء الحظر من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي .كانت المجموعة البحثية الجديدة ، المسماة مجموعة الاتجاهات الاقتصادية، مجموعة واسعة من الباحثين الاقتصاديين المعارضين في الجامعات من

جميع أنحاء جنوب إفريقيا ، وكان معظمهم من البيض . وأصبح المنسق حتى نهاية العقد هو ستيفن جيلب ، وهو خبير اقتصادي من جنوب إفريقيا تلقى تدريبًا كنديًا وقد شارك في تأليف تحليل مؤثر جدًا للأزمة الاقتصادية لجنوبإفريقيا . (ساول و جيلب 1981) .

كان نقطة الاتصال الرئيسية للباحثين في المؤتمر نقابات العمال في جنوب إفريقيا كان أليك إروين، وزير التعليم في الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب إفريقيا، ولكنه مفكر مؤثر فيمؤتمر نقابات العمال في جنوب إفريقيا فقد كان يتجاوز وضعه الرسمي . كان إروين قد حاضر في الاقتصاد في جامعة ناتال في ديربان حتى استقال في أواخر سبعينيات القرن الماضي ليصبح منظم نقابي متفرغ . ثم أصبح فيما بعد نائباً لوزير المالية في حكومة مانديلا الأولى ، وفي أوائل عام 1996 انضم إلى مجلس الوزراء وزيراً للتجارة والصناعة .

في البداية ، كان مطلوبًا من مجموعة الاتجاهات الاقتصادية إجراء بحث لتقديم المشورة إلىمؤتمر نقابات العمال في جنوب إفريقيا بشأن السياسة المتعلقة بالجزاءات الاقتصادية ، لكن مع بدء نهاية الفصل العنصري في الأفق ، تحول فريق الخبراء إلى تحليل أسباب الأزمة الاقتصادية في جنوب إفريقيا(محور القسم الأخير من الفصل الأول من هذا الكتاب) . كان من المهم فهم الأزمة الاقتصادية من أجل وضع سياسات مناسبة لحكومة ما بعد الفصل العنصري ، أو حتى تتمكنمؤتمر نقابات العمال في جنوب إفريقيامن التأثير على مثل هذه الحكومة . تم تضمين النتائج التحليلية لمجموعةالاتجاهات الاقتصاديةفي سلسلة من أوراق العمل وفي كتاب تم تحريره بواسطة جيلب (1991) .

بداية حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في الكتابة :-

لقد حددنا سلسلة من العمليات الموازية ، والمتضاربة في بعض الأحيان ، والمترابطة في بعض الأحيان والتي تسهم في صياغة سياسة اقتصادية من قبل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في أوائل

التسعينيات: وثائق رسمية قبل عام 1990 مستمدة من مقر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في لوساكا ، زامبيا ؛ اجتماعات الأكاديميين والقادة السياسيين ورجال الأعمال ؛ ومجموعتي سياسة مهمتين على الأقل .خلال عام 1990 ، بدأ الموقف الرسمي لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي غير المؤهل في شكله في سلسلة من الوثائق الرئيسية التي من شأنها أن تؤدي إلى مؤتمر السياسة الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي في عام 1992.

نشأت أول وثيقة رسمية ذات صلة بالحزب الوطني الإفريقي وضعت بعد إضفاء الشرعية على المؤتمر الوطني الإفريقي من مؤتمر في هراري ، والذي اختتم في 2 مايو 1990 . هراري ، زمبابوي ، كان مكانًا مناسبًا للاجتماع ، وهي المرة الأولى التي يتم فيها هذا الاجتماع التقى باحثون من داخل جنوب إفريقيا ، معظمهم مرتبطون بمؤتمر نقابات العمال لحزب المؤتمر الوطني ، وخبراء اقتصاديون مرتبطون بالحزب الوطني الإفريقي من خارج جنوب إفريقيا بهدف صياغة إطار سياسة مشترك .

يقع هراري بين لوساكا ، مقر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في المنفى ، وجوهانسبرغ ، من كبري المدن جنوب إفريقيا .بالإضافة إلى مسئوليحزب المؤتمر الإفريقي والباحثين في جنوب إفريقيا ، المرتبطون بشكل رئيسي بالاتجاهات الاقتصادية ، حضر بعض الباحثين في البحوث الاقتصادية في جنوب إفريقيا أيضًا . في نهاية المؤتمر ، صدرت ورقة بعنوان "توصياتحزب المؤتمر الإفريقي ومؤتمر نقابات العمال في جنوب إفريقيا بشأن السياسة الاقتصادية لما بعد الفصل العنصري " (الحزب المؤتمر الوطني الإفريقي ومؤتمر نقابات العمال في جنوب إفريقيا 1990) .

على الرغم من أن الورقة لم يكن لها وضع رسمي ، فقد اعتبرها مسئولو حزب المؤتمر الوطني بيانًا سياسيًا ذات صلة ، إلى حد أن تيتو مبويني قدم الورقة في مؤتمر في ليسوتو بعد شهر .على أي حال، تم نشر الصحيفة علنا ونشرت على نطاق واسع في الصحافة المالية في جنوب أفريقيا .

تم احتواء العديد من الصيغ الهامة في هذا المستند . كان هناك إدراك لأهمية المنافسة الدولية في المنتجات ، والحاجة إلى جعل إنتاج جنوب إفريقيا أكثر قدرة على المنافسة . في حين تم تحديد مسؤوليات الدولة على نطاق واسع ، تم تحديد دورها الاقتصادي بشكل أكثر ضيقًا ، من حيث " شكل من أشكال التخطيط والتنسيق في الاقتصاد الكلي " .

كان هناك بيان قوي جدًا بأهمية المحافظة المالية ، وخلص إلى أن : "حكومة ديمقراطية غير عنصرية في المستقبل لن تكرر الممارسة الحديثة المتمثلة في استخدام القروض لتمويل الإنفاق الحكومي الحالي " (لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي ومؤتمر نقابات العمال في جنوب إفريقيا 1990) . تجنب مشاكل ميزان المدفوعات والتضخم . كل هذه الصيغ التي تم التقاطها عليها كانت موضع نقاش في جنوب إفريقيا في منتدياتالاتجاهات الاقتصادية وخارجها . تشير بعض أقوى العبارات إلى أهمية إعادة تنظيم أسواق رأس المال لتشجيع الاستثمارات المناسبة . وهذا يمثل ، في جزء منه ، ختم النهج الأكثر تدخلاً لمندوبي إيروسا في الاستثمار والتخطيط .

في حين ذالك تم تسليط الضوء على مشكلة التكتلات الاحتكارية ، فإن تجزئة هذه الشركات العملاقة الخرقاء هو الحل والمقترح الرئيسي . ولوحظ أن التأميم هو إستراتيجية محتملة ، على الرغم من أن الوثيقة أكدت الحاجة إلى قطاع حكومي " قابل للحياة." واحد من أهداف الوثيقة ، مثل خطاب مانديلا للأعمال البيض في نفس الشهر المذكور سابقًا ، كان منع الخصخصة من قبل الحكومة الحالية آنذاك. هددت الوثيقة صراحة بإمكانية إعادة تأميم الشركات التي تمت خصخصتها من قبل الحكومة الحالية . لقد نجحت التهديدات ، وتوقفت الخصخصة بين عامي 1990 و 1994 . في أواخر الثمانينيات ، تم بيع شركة الصلب المملوكة للدولة ، وشركة النفط الحكومية، باستثناء حصة صغيرة من كل شركة تحتفظ بها شركة التنمية الصناعية المملوكة للدولة.

تشير بقية الوثيقة إلى قضايا خاصة بالقطاع تتعلق بالتصنيع والتعدين والزراعة ؛ حقوق العمال ؛ الموارد البشرية وقضايا المساواة بين الجنسين ؛ وجوانب إعادة التوزيع من خلال برامج الرعاية والإسكان.إجمالاً ، باستثناء التهديدات المصممة لعرقلة استراتيجيات الحكومة الحالية آنذاك ، وبعض التعليقات على سوق رأس المال ، فقد كانت وثيقة سياسية اقتصادية اجتماعية تقليدية حديثة . اعتمد نموذج النمو على استقرار الاقتصاد الكلي ، والقدرة التنافسية والصادرات ، في حين أن الدولة كانت مسئولة عن الإنصاف وإعادة توزيع الثروة والدخل من أجل تصحيح أخطاء الماضي .

وكانت وثيقة السياسة الاقتصادية البارزة الأخرى لعام 1990 هي تلك التي وضعها الاقتصاديون بحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في حد ذاتها ومن تلقاء أنفسهم ، ومرة أخرى في هراري ، وكذلك مرة أخرى المنفيين وكذلك بعض الذين ظلوا في جنوب إفريقيا . هذه المرة لم يكن هناك حضور رسمي لمؤتمر نقابات العمال في جنوب إفريقيا ، ولم يكن هناك مستشارون من خارج جنوب إفريقيا فقد استمر العمل على موضوع البحث على مدار أربعة أيام وأصدر وثيقة نشرتها إدارة السياسة الاقتصادية في حزب المؤتمر الوطني الأفريقيتحت عنوان " إلى الأمام نحو اقتصاد ديمقراطي.".

بشكل عام ، رددت وثيقةحزب المؤتمر الوطني توصياتمؤتمر نقابات العمال لجنوب إفريقيا / حزب المؤتمر الوطني التي أعدت قبل خمسة أشهر .كانت هناك إشارات مماثلة لإعادة توزيع الثروة والدخل وإعادة هيكلة التصنيع والزراعة والتعدين .أحد العناصر الإضافية كان البيان الصريح بأن "العمل المتميز له دور رئيسي يلعبه في اقتصاد جنوب إفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية" و "يجب أن تسعى حكومة ديمقراطية مستقبلية لبناء الثقة مع القطاع الخاص وتشجيع أقصى تعاون في السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية المحددة ديمقراطيا" . ولوحظت إخفاقات القطاع الخاص فيما يتعلق بالتمثيل الناقص للمديرين السود والشركات ، وتركيزه الشديد على الملكية ، والآن بشكل متزايد بلغة الإصلاح . ومع ذلك ، إذا لم

يكن التعاون قادمًا من القطاع الخاص ،لا يمكن لحكومة ديمقراطية مستقبلية أن تتنصل من واجبها الواضح في هذا الصدد (حزب المؤتمر الإفريقي إدارة السياسة الاقتصادية . 1990) .

"**الاستعداد للحكم** " :-

إدارة السياسة الاقتصادية تقرر نقل مكاتبهاإلى مقرحزب المؤتمر الوطني الجديد في جوهانسبرغ . اشترى حزب المؤتمر الوطني مبنى من 26 طابقًا من شركة شل ، و لم يعجبه الموقع في وسط مدينة جوهانسبرغ بالقرب من محطة قطارات الركاب ورتب سيارات الأجرة غير الرسمية .لم يستغرق الأمر وقتًا طويلاً قبل أن يبدأ حزب المؤتمر الوطني في التساؤل عما إذا كان مبلغ الـ25 مليون راند الذي دفعه للمبنى أظهر قدرةلحزب المؤتمر الوطني الإفريقي على استغلال كرم شل الانتهازي ، أو فطنة أعمال شل نسبة إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي .حتى أثناء الحملة الانتخابية لعام 1994 ، لم يكن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بحاجة إلى المبنى بأكمله للمسئولين ، لكنه لم يكن قادراً على استئجار جزء كبير من باقي المبنى . منذ ذلك الحين ، انتقل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى مقر مبني ليثولز هاوس الأكثر تواضعًا في جزء أكثر هدوءًا من وسط مدينة جوهانسبرغ .

من عام 1990 ، تعاملت شركة شل هاوس مع الناشطين والمثقفين المتحمسين والشباب والكبار . كان الطابق 19 ، حيث يقعإدارة السياسة الاقتصادية ، تدير بشكل جيد . كان مدير إدارة السياسة الاقتصادية هو ماكس سيسولو ، حتى غادر للدراسة في جامعة هارفارد . كان ماكس ثاني أكبر أبناء وولتر سيسولو الذي شغل منصب الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي لسنوات عديدة حتى تم حبسه في جزيرة روبن مع نيلسون مانديلا . ماكس سيسولو هو رجل ذكي وواثق من هدوءه ، وقد تمكن من كسب ثقة مجموعة من الاقتصاديين الشباب في الغالب الذين بحثوا عنه للقيادة والتوجيه . ترك في

وقت لاحق منصبه كرئيس في البرلمان لشغل مناصب عليا في شركة دينيل شبه العسكرية للدفاع ، ثم في شركة ساسول المخصصة لنفط .

كان تريفور مانويل ، أحد كبار مساعدي سيسولو فيإدارة السياسة الاقتصادية ، قائدًا بارزًا في الكاب الغربية للجبهة الديمقراطية المتحدة ، وهي حركة داخلية موجهة نحو حزب المؤتمر الوطني الأفريقي . مانويل ، المولود في عام 1956 ، ليس له خلفية في الاقتصاد ؛ كان قد تدرب في الهندسة المدنية التقنية في كيب تاون. منذ ذلك الحين ، كان حياته المهنية ناشطًا محترفًا في المجتمع ، منها الإقليمي ، ثم السياسة الوطنية .بحلول عام 1990 ، كان مديرًا لمؤسسة موبيل – واغفل موبيل حقيقة أن معظم وقته قضى في سياسات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي . مانويل هو في غاية التركيز وكانت دراسته سريعة ، مع مهارات سياسية قوية.لقد جعل الاقتصاد الكلي مجال تركيزه ، وتعلم بسرعة ، دون ارتكاب أخطاء جسيمة . عندما غادر سيسولو إلى هارفارد في عام 1992 ، تولى مانويل مكانه ، واحتفظ به ، حتى بعد عودة سيسولو بعد عام . تم تعيين تريفور مانويل وزيراً للتجارة والصناعة في حكومة مانديلا الأولى ، وأثبت هذا النجاح أنه تم تعيينه أول " أسود " وأول وزير مالية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي في أوائل عام 1996.

CHAPTER ONE

The economic legacy of apartheid

The effect of pass laws and migrant labour:-

In 1955, in one of his most angry and passionate articles, young lawyer and activist Nelson Mandela wrote about a woman whose fate epitomised the economic oppression of apartheid:

Rachel Musi is fifty-three years of age. She and her husband had lived in Krugersdorp [near Johannesburg] for thirty-two years. Throughout this period he had worked for the Krugersdorp municipality for £7 10s a month. They had seven children ranging from nineteen to two years of age. One was doing the final year of the junior certificate at the Krugersdorp Bantu High School, and three were in primary schools, also in Krugersdorp. She had several convictions for brewing kaffir1 beer. Because of these convictions, she was arrested as an undesirable person in terms of the provisions of the Native Urban Areas Act and brought before the additional native commissioner of Krugersdorp. After the arrest but before the trial her husband collapsed suddenly and died. Thereafter, the commissioner judged her an undesirable person, and ordered her deportation to Lichtenburg [a distant rural town]. Bereaved and broken-hearted, and with the responsibility of maintaining seven children weighing heavily on her shoulders, an aged woman was exiled from her home and forcibly separated from her children to

fend for herself among strangers in a strange environment (Mandela 1955: 46).

This was not an unusual story in South Africa between the 1950s and the 1980s. Sydney Mufamadi, now the ANC government's Minister of Provincial and Local Government, spent his early years oscillating between Venda in the far north of South Africa and Meadowlands in Soweto, near Johannesburg. As a youth he was known for his love of soccer. His mother brewed beer to supplement the family income. When she was raided by the police and her livelihood destroyed, Mufamadi found himself driven into student politics and black consciousness politics, and he became a founding member of the Azanian People's Organisation (AZAPO) in the late 1970s. Later he joined the ANC and the South African Communist Party (SACP) underground, and emerged as a dynamic and effective trade union leader (Harber and Ludman 1995: 111).

The position of African women in towns and cities was extremely tenuous – it was virtually illegal under the pass laws. Black men and children were almost as vulnerable, and many were also deported. Black people were prevented from making a living for themselves in the 'white areas', which included the towns and most of the rural areas. Even if Mrs Musi or Mrs Mufamadi had been caught making and selling bread, their activity could have been condemned as illegal, and they could have been deported.

Apartheid was a massively oppressive system that sought, amongst other things, to control the economic lives of all black people, and their residential location. Anyone without an approved job could be deported out of the urban areas. Most black workers in the urban areas, and all who worked on the mines, were annual migrants. These ‘men of two worlds’ were forced to reside with their families in distant rural areas, and to relocate themselves for 11 months of the year to work in the cities or on the mines.

Nelson Mandela was certain that the pass law (influx control) system had more to it than colonial racist sadism. All the major misdemeanours of apartheid, he said in 1955, are weapons resorted to by the mining and farming cliques to protect their interests and prevent the rise of an all-powerful mass struggle. To them, the end justifies the means, and that end is the creation of a vast market of cheap labour for mine magnates and farmers. That is why homes are broken up and people are removed from the cities to ensure enough labour on the farms (Mandela 1955: 47).

The evidence strongly supports Mandela’s hypothesis. Table 1.1 shows that African workers’ wages on the gold mines actually declined in ‘real’ (accounting for inflation) terms between 1911 and 1971, from R225 (in 1970 rands, or US$300 in 1970 dollars) to an average of R209 per year in 1971. During the same period, especially during the phase of industrial development during and after the Second World War, and the phase of rapid growth in the 1960s,

white mine workers' wages increased significantly. Not surprisingly, the relative number of white mine workers declined as the wage differential grew. For black mine workers, it was only after apartheid began to crumble with the recognition of black trade unions in the 1970s that black mine wages began to catch up.

Table 1.1: Average annual gold mine wages, 1911–82 (in rands).

Year	**Whites**		**Africans**		**Ratio white to African wages (African =1)**
	Current prices	Real wage 1970 prices	Current prices	Real wage 1970 prices	
1911	660	2632	57	225	11.7
1921	992	-	66	-	15.0
1931	753	2214	66	186	11.3
1941	848	2312	70	191	12.1
1951	1609	2745	110	188	14.6
1961	2477	3184	146	188	16.9
1971	4633	4379	221	209	20.9
1972	4936	4368	257	227	19.2
1975	7929	5035	948	602	8.4
1982	16524	4501	3024	824	5.5

Source: Lipton (1986); Wilson (1972).

At the same moment key supplies of foreign migrant labour, which made up about 70% of black labour on the gold mines in the early 1970s, were threatened by the independence of the former Portuguese colony of Mozambique (Crush et al. 1991: table A.3). Till then, apartheid had been remarkably effective in keeping black mine workers' wages at very low levels.

Apartheid had also assisted in keeping wages low on South Africa's white/Afrikaner-owned farms. From the early years of the 20th century, black South Africans were restricted from entering the urban areas without permission: they had to have a valid 'pass'. At the same time, the rural 'reserves' where black South Africans were allowed to live (later also called 'homelands' and 'Bantustans') were restricted to a very small part of South Africa – 13% for three quarters of the population. The reserves, which were poorly located areas to start with, were deliberately held in poverty through the prohibition of private property and by a huge portfolio of restrictions on the economic development of black South Africans.

The pass laws were constantly resisted. Seventeen million black South Africans were prosecuted for pass offences between 1916 and 1986, when the pass laws were finally abolished (Ramphele and McDowell 1991:5). During the Second World War the system had weakened as labour was in short supply in the cities, and the economy was expanding in response to the war. But in 1948, when the National

Party (NP) came to power and created apartheid (Afrikaans meaning 'segregation'), the door was slammed in the face of black South Africans. The law was tightened, and pass law arrests doubled in the 1950s (Wilson and Ramphele 1989: table 11.01). As Verwoerd explained it at the time, 'emigration control must be established to prevent manpower leaving the platteland [white farming areas] to become loafers in the city' (Lipton 1986: 25). Many pass offenders were also put to work as prison labour on the farms.

The Capitalist Connection:

The connection between apartheid and cheap labour is evident. In time, most historians have come to agree on this, though until the1980s left-of-centre historians and social scientists were identified with this position. Mandela's statements on cheap labour in the 1950s were similar to the views expressed by contemporary communists and anti-apartheid unionists (see Bunting 1969; Mbeki 1984; Simons and Simons 1969). In the 1970s, the left intelligentsia revived and substantiated this analysis of apartheid in the context of resurgence of radical social analysis worldwide, and of the revival of the popular struggle in South Africa, now through worker and student movements.

Colin Bundy (1979) tells the story of how, in the second half of the 19th century, black South African cultivators were emerging as a competitive farming peasantry. However, the Prime Minister of the Cape

Colony, mine-owner Cecil Rhodes, set out deliberately to eradicate what he saw as a threat to cheap labour on the mines. Harold Wolpe (1972) explains how the prohibition of private property and therefore land sales in the reserves inhibited the emergence of a large landless class, and helped prevent the full urbanisation of black migrant mine workers. He also shows how the workers' access to communal land-holdings subsidised the cost of labour for the mines. David Kaplan (1977) and Rob Davies (1979) show how the state balanced the interests of white labour, national capital and international capital against the black workers and peasants, and how power balances in the white elite shifted over time. Mike Morris (1976) shows how apartheid served the mine-owners and the white farmers by dividing the labour force into convenient exploitable segments. Wolpe, Martin Legassick (1974) and Duncan Innes (1984) stretch the argument further, claiming that other segments of capitalism, notably manufacturing, were also served by apartheid's cheap labour.

The logical conclusion, especially of the Legassick/Innes version of the argument, was that capitalism and apartheid were essentially intertwined in South Africa, and that the end of apartheid would require a socialist revolution led by the black workers. This con-ception helped inspire the new black trade unions that emerged in South Africa in the 1970s and 1980s, which made a huge contribution to the anti-apartheid struggle, though not through socialist revolution.

The best-known response from the liberal camp (using 'liberal' in the South African sense of socially liberal but economically conservative) was Michael O'Dowd's 'thesis', first articulated in 1964. O'Dowd argued that apartheid and capitalism were inherently incompatible and that economic growth would eventually lead to the disintegration of apartheid. Liberals tended to argue that apartheid was a sectional power play, catering to the sectional interests of Afrikaner labour and backward forms of capitalism. The essence of the liberal/radical debate in the 1970s was between these two caricatured positions: radical: apartheid and capitalism are two sides of the same coin to fight apartheid you should fight capitalism; and liberal: capitalism and apartheid are inherently contradictory – support economic growth in a capitalist context in order to challege apartheid.

The debate about the connection between capitalism and apartheid became more nuanced in the 1980s with the contribution of work by Dan O'Meara (1983), Sam Nolutshungu (1983), David Yudelman (1983), Merle Lipton (1986) and Doug Hindson (1987), amongst others. The liberal position softened to acknowledge that the form of capitalism that predominated until the 1960s – mainly mining and agricultural – was deliberately and well served by the cheap labour system produced by segregation and apartheid. Equally, the left came to acknowledge that some more progressive capitalists had opposed apartheid, and that apartheid was beginning to curtail prospects for future capitalist growth.

Consequences for the 'beloved country:

In the meantime, apartheid had wrought havoc with South Africa, socially and economically. By critically injuring the black majority and by forcing the economy to conform to the increasingly contorted strictures of white rule, recovery from apartheid was made all the more difficult.

> The great red hills stand desolate, and the earth had been torn away like flesh. The lightning flashes over them and the clouds pour down upon them, the dead streams come to life, full of the red blood of the earth. Down in the valleys women scratch the soil that is left, and the maize hardly reaches the height of a man. These are valleys of old men and old women, of mothers and children. The men are away, the young men and girls are away (Paton 1948: 13– 14).

This is how Alan Paton described the ravaged hills of Natal in the late 1940s. Conditions continued to deteriorate in the reserves as the pass laws were tightened, as towns and cities were effectively policed, and as three million people were forcibly relocated to the reserves by the apartheid government between the early 1960s and the mid-1980s. By 1980, while 88% of the white population was urbanised, only 33% of the black South African population lived in the towns and cities. Population density in the black reserves was many times that in the white rural

areas. The key reason was what South Africans called ‘influx control’. As Colonel Stallard had put it in 1922, ‘the black man’ should only be in the urban areas ‘to minister to the needs of the white man and should depart therefrom when he ceases to minister’ (cited in Lipton 1986: 18).

The reserves, planned as labour reservoirs, and to deflect political conflict from the ‘white areas’, were filled beyond overflowing. Great tracts of land had become vast rural slums. The prohibition of private property meant that the land could seldom be rationally used, and human and physical degradation escalated. As Peter Fallon and Robert Lucas of the World Bank noted: ‘In most developing countries, unemployment is lower in rural areas as agriculture tends to soak up excess labour supply, but this is not true in South Africa. Among Africans in particular, the probability of unemployment is much higher in rural than in urban and metropolitan areas’ (Fallon and Lucas 1998: iii).

The government [was], of course,’ as Mandela saw it in 1959, ‘fully aware of the fact [that] the people [in the reserves were] on the point of starvation.’

> They have no intention of creating African areas which are genuinely self-supporting (and which could therefore create a genuine possibility of self-government). If such areas were indeed self-supporting, where would the Chambers of Mines and the Nationalist farmers get their supplies of cheap labour (Mandela 1959: 64)?

Access to transport services, communications, water and power was extremely unfavourable for black rural dwellers. As late as the 1990s, 74% of black rural dwellers had to fetch their daily water, many over great distances, and almost none had access to electrical power. Less than 14% of the black South African population had access to telephones, while more than 85% of white households had access to telephones. Roads and rail lines favoured white rural producers and urban commuters. In the urban areas, blacks were often forced to live a great distance from industrial and commercial centres through a residential land law called the Group Areas Act. As a result, blacks were forced to spend 40% more of their income on transport than whites, coloureds, and Indians, though the latter two groups also bore some of the brunt of 'population resettlement' (May 1998: 139–163).

Perhaps the most powerful economic restriction on black people was that they could have no private ownership of immovable property. They were totally banned from ownership of any property or business in the 'white areas' that made up 87% of the country. They were not even allowed to own shares in public companies. In the remaining 13% of the country, communal property rights, under the management of traditional leaders – chiefs and headmen prevailed through apartheid law. The restrictions on black business ownership even in 'black areas' were also prohibitive. Essentially, black South Africans were allowed to own a

small number of small businesses of certain categories in scattered locations, and not at all beyond the black townships and reserves. The most successful black entrepreneurs were those who operated within the interstices of the law, some using white ‘owners’ for cover. But the restrictions on property ownership meant that the controls on black competi-tion were overwhelming in practice, and few black businesses broke beyond the survivalist stage.

What about black advancement through salaried employment or the professions? This was blocked through the ‘job colour bar’. First formally introduced on the mines in 1893, the job colour bar, which prevented black workers from advancing beyond semi-skilled occupational classes, was entrenched throughout the economy during the early decades of the 20th century, and extended during the 1950s. Outside of teaching black children, preaching to black congregations, and some professions where racial restrictions nevertheless applied, the opportunities for black economic mobility did not exist.

Education and social policies:

Along with economic restrictions came a string of social restrictions on black people, which not only damaged their dignity, but also weakened the apartheid economy and made a successful democratic economy more difficult to attain. By far the most serious of these acts was in the field of education. Apartheid education policy set back human

capital creation more than a generation, unconsciously forming the most serious of all economic constraints on the future expansion of the economy of a democratic South Africa.

Speaking in support of the 1953 Bantu Education Act, Dr H.F. Verwoerd, the Minister of Bantu Affairs, spelt out clearly the reason why blacks were to get a separate education:

> There is no place for [the Bantu] in the European community above certain forms of labour . . . it is of no avail for him to receive a training which drew him away from his own community and misled him by showing him the green pastures of the Europeans, but still did not allow him to graze there [This led to] the much discussed frustration of educated natives who can find no employment which is acceptable to them . . . it must be replaced by planned Bantu education . . . [with] its roots entirely in the Native areas, and in the Native environment and community (cited in Lipton 1986:24).

The result was that the standards that applied to the education of black children fell rapidly – education was not compulsory, school-books were not free (unlike the arrangement for white children) and subject policies in languages, maths and science limited career options. In 1959, university segregation followed, with similar results. The damage done by the Bantu Education system has been far worse than South Africa's school attendance and literacy figures suggest.2 In fact

many of those allegedly literate are functionally illiterate for an industrial society, and many of those listed as attending school make little real progress over many years due to low attendance and pass rates.

Apartheid in public facilities and amenities was called ‘petty apartheid’ by liberal whites, though it was not petty. It could be the butt of humour of the absurd, though it was not funny. As apartheid collapsed in the early 1990s, Ben McClennan, a political journalist, compiled a collection of ‘petty apartheid’ incidents and reports that he called Apartheid: The Lighter Side. Here is one example from a 1953 newspaper report:

> If a Native [black] nurse carrying a European [white] baby has to travel by South African railways, what section of the train should she enter? The question arose at Grosvenor Station on Tuesday evening. A Native nurse carrying a European baby got into a non-European carriage in a Johannesburg-bound train. She was immediately told to alight by a conductor and, while she was stating her difficulty, the train went off without her. A senior railway official interviewed last night said: ‘All I can say is that the mother of the European baby should not have left it in the care of a Native in the first place’ (McClennan 1990: 27).

In 1965 the Cape Times reported on the then unfolding beach apartheid programme:

A witness asked the beach apartheid commi- ssion yesterday to declare about seven miles of Onrust River coastline White, and added that if White visitors took Coloured nursemaids to the beach, he would not like to see the nursemaids wear bathing suits. Mr PH Torlage, chairman of the commission, asked Mr H Whitely, secretary of the local Village Manage-ment Board how he would feel if a 'nanny was dressed in a bathing suit'? Mr Whitely replied: 'I would prefer to see them dressed as nannies' (McClennan 1990: 34).

The absurdity of petty apartheid did not stop the NP government from establishing a plethora of duplicated, inefficient and inferior institutions and facilities to satisfy the purity of the apartheid design and the racist selfishness of its constituents. The cost to society of building new townships, roads, railway stations, police stations, post offices, schools and management institutions was enormous. The cost to the new government of rebuilding unified institutions was very high – perhaps the most difficult was uniting nineteen separate racially and ethnically defined education departments into one national and nine provincial departments.

The Apartheid Economy:

The economic effects of apartheid were not only the social consequences of its racial policies. Apartheid rule had long-lasting

consequences on the broader characteristics and competitive capabilities of the South African economy too.

But first, the point must be made that the apartheid economy did not run into obvious problems until the 1970s. Racist capitalism seemed to work quite effectively during the period up to the end of the 1960s. By all normal indicators – rate of growth, rate of inflation, rate of job creation, rates of savings and investment – the South African economy was successful (Gelb 1991a). If one ignores the issues of the degree of equality and the standard of living of the majority, the one notable exception was the rate of profit in the manufacturing sector (Nattrass 1990a).

The success of the apartheid economy was based on a development model that ultimately proved fragile. One important element was the strength of gold as a foundation for the economy. Until 1971, the price of gold was fixed in US dollar terms under the Bretton Woods arrangement. This made gold different from other commodities; as the price was given, the only factor affecting the rate of profit was the cost of inputs. As we have seen in this chapter, the cost of the key factor – labour – was stable and low. Gold contributed more than a third of South Africa's exports, which, together with other mining, came close to half of South Africa's exports, and South Africa's share of 'western bloc' gold output remained as high as 75% with the development of a new group of mines in the 1950s and 1960s in the Free State gold fields.

The other major sector of the economy, manufact- uring, had a totally different character. Built behind an increasingly complex protective barrier against imports, few South African manufactured goods, other than semi-processed primary products, were competitive enough to export. The manufacturing sector rested on an import substitution regime where consumer goods were highly protected, were consumed by the privileged white middle class and working class, and where capital and intermediate goods were imported at low or negative rates of effective protection, paid for by minerals exports. In sectors such as clothing, protectionism was so extreme, even in the 1990s, that while more than 90% of domestic consumption in clothing was locally manufactured, the local industry exported less than 10% of its output.

What caused the economic crisis that began in the early 1970s, and continued until 1994? In some respects it was no different from that of comparable developing countries at the time; the world was thrown into turmoil by the end of the ‘golden age’ of Keynesian capitalism, with falling growth and rising inflation (Moll 1990). However, there were factors that made South Africa different, and in some senses made it much more difficult to recover.

The fall in gold price:

With the end of the gold standard in 1971, the ball game began to change for South Africa. The price of gold could fluctuate. With the

onset of the oil price crisis in 1973, the price began to gyrate wildly. During the second oil crisis, which began in 1979, the gold price rocketed again, approaching US$900 per fine ounce. The Bretton Woods price had been US$35 per fine ounce. In spite of this, gold production in South Africa was declining from an annual peak of 1 000 metric tons of fine gold in 1970 to under 600 metric tons by the 1990s, due to rapidly falling ore yields. Instead of a foundation, gold had become a wild card.

Had the wild card been played well, South Africa could have protected its economy from excessive price shocks, possibly by creating special foreign exchange deposit arrangements for gold exporters. Instead, the fluctuating price was allowed to play havoc with the balance of payments and the value of the South African currency, which was floated during the late 1970s. Exchange control, and a dual rand which operated from 1960–95 with a brief break in the early 1980s, sometimes softened the fluctuations, but they were still severe.

Worse still, after the second oil crisis ended in the early 1980s, the role of gold in the global asset market changed. Under the Bretton Woods system from 1945–71, gold had been the standard of value, measured in US dollars. In the era immediately after the abandonment of the gold standard, gold remained a refuge during periods of uncertainty – and uncertainty there certainly was between 1971–84, with the oil crises, worldwide inflation, and the debt crisis that began in the late 1970s. In the mid-1980s everything

changed. The liberalisation of international capital markets (alongside the liberalisation of trade barriers) meant that the role of gold as a store of value, as a refuge in uncertain times, greatly diminished. This was confirmed during the stock market crisis of 1987, and doubly confirmed during the Gulf War of 1992. The effects of these crises on the demand for gold were minimal. The gold price continued the downward drift that began in the early 1980s.

Not only had demand conditions changed, so had supply competition. New discoveries and new technologies meant that gold production elsewhere in the world, including the United States, Canada and Australia, grew during the 1980s and 1990s. Most of the new technologies could not be applied in South Africa's exceptionally deep mines. In addition, Russia, which is a major gold producer, rejoined the global market in the 1990s. South Africa's share of world gold sales fell rapidly. If this weren't enough, central banks and the International Monetary Fund (IMF) began selling gold off in the 1980s, and are continuing to do so – the creation of a European central bank sparked off yet another round of gold sales.

In short, gold had become a commodity, like wheat, coal or oil. Like most commodities in the modern industrial era, its relative price, or terms of trade, tended to drift downwards in the long run.

The manufacturing sector:

Meanwhile, what had happened in the rest of the economy? The manufacturing sector grew rapidly during the post-Second World War era under an import substitution regime. Consumer industries thrived behind protective barriers on booming white incomes, and diversified into more complex durable products. Foreign invest-ment, aimed at exploiting South Africa's protected domestic market, rose to nearly 30% of investment in manufacturing. At least as important was the investment by the government in parastatal corporations such as Eskom (electricity from coal), Iscor (iron and steel), Sasol (oil from coal) and several other producers of key inputs, such as fertiliser. The private sector also invested in input sectors, especially suppliers to the mines and energy sectors.3 Manufacturing output grew at an annual rate of between 4.5 and 10% throughout the period 1946–75. With the exception of the late 1950s, employment grew at between 3.2 and 6.6% per annum (Black 1991; Nattrass 1990a).

The rate of growth of output and employment in the manu-facturing sector fell steadily from the early 1960s. By the 1980s, both output and employment in manufacturing were declining on a broad front, the only exceptions being several plants making processed primary products, such as paper and bulk chemicals. Manufacturing remained protected behind tariff and non-tariff barriers, and remained essentially uncompetitive.

In the isolated conditions of the 1980s, compounded by growing disinvestments by foreign firms, a small number of South African conglomerates seized almost total control of the economy. By the end of the decade, five groups controlled companies worth close to 90% of the stock market value of all public companies based in South Africa. Just as government had indulged business in constantly acceding to pleas for higher protective barriers around local markets, government looked the other way as competition and rivalry melted away.

The beginning of the end:

The imposition of sanctions on South Africa aimed at the apartheid regime further encouraged inward-looking policies. Government, the state-funded science councils, and the parastatal companies committed considerable resources – deploying the windfalls of high gold price revenues – towards domestic self-sufficiency in food (through roads and huge dam projects), power, weapons and telecommunications equipment. The commercial spin-offs of these projects were negligible; they were barely considered in the design. Not only were the windfalls largely poorly spent, they created financing commitments that lasted long after the gold price windfalls were distant memories.

The rising costs of maintaining the apartheid state, and the weakening economy and tax base meant that from 1984 to 1994 when the democratic government was installed, current government expenditure exceeded current revenue. The government's con-tribution to domestic savings was negative, while government consumption spending rose from 15% of GDP (gross domestic product) in 1983 to 21% of GDP in 1993 (McCarthy 1991). Some in the political opposition saw this as a deliberate debt trap set for the new government, but the simpler explanation of fiscal irresponsibility and hubris seems more pertinent.

The private sector and parastatals had gone on an equally irresponsible foreign borrowing binge in the early 1980s, particularly in the period 1983–85 when foreign exchange controls were lifted. Foreign debt to GDP rose from 20% in 1980 to 50% in 1985. As a percentage of exports of goods and services, the debt rose from 56% to 149%, meaning that debt servicing through export revenues was under threat. Most problematic was the fact that US$14 billion out of the US$24 billion debt was short term. Heavily dependent on short-term foreign borrowings, the economy was vulnerable.

Several events precipitated a crisis. First the gold price fell from over US$500 to under US$300 per fine ounce between 1983–85 and fiscal and monetary policies failed to adjust. The rand fell fast, and borrowers who had not covered the currency risks adequately

encountered payment difficulties. In 1985 President P.W. Botha made it clear in his widely publicised Rubicon speech that the government was not considering any significant political reforms. Within weeks foreign banks, led by Chase Manhattan, pulled the plug (Hirsch 1989; Ovenden and Cole 1989).

The result was a huge haemorrhaging of capital from South Africa, some of it through the withdrawal of credit lines and sales of South African assets, most of it done illegally by South African individuals and firms usually through various forms of transfer pricing. Some analysts of anomalies in the current account of the balance of payments estimate the illegal flows at more than R50 billion for the period 1985–92 (Rustomjee 1991). The bleeding only stopped in 1993 when the capital account of the balance of payments turned positive. Not surprisingly, gross fixed domestic investment shrunk every year bar two between 1983 and 1993, after which it turned positive.

A response from the South African Reserve Bank:

For the late sanctions period when monetary policy recognised that the only way to counteract capital flight was by maintaining a high real interest rate policy that attacked inflation while preserving the value, or overvaluing the currency, monetary policy did not help improve the country's economic performance. Before 1989, when Dr Chris Stals became Governor of the South African Reserve Bank (SARB), the

currency was allowed to drift to compensate for fluctuations in the gold price. In other words, as the US dollar price of gold declined, so did the rand in order to keep the rand profits of the gold mines healthy (Gerson and Kahn 1988).

One problem for the rest of the economy, especially potential exporters in the non-gold and platinum sectors, was that the fluctuations of the currency made the outcomes of export strategies unpredictable. The other was the overall trend for the terms of trade of non-gold products to deteriorate. As Brian Kahn pointed out, 'the effects of the gold price masked the underlying decline in the country's competitiveness'. He added that 'the terms of trade excluding gold declined consistently since the early 1970s, and by the end of 1986 they were approximately 43 per cent lower than their 1970 levels' (Kahn 1991: 62).

Governor Stals clearly indicated that his objective was to maintain the internal and external value of the rand. Stals faced a balance of payments crisis when a mini-boom in the late 1980s sucked in imports without the compensation of inward flows of capital. It was normal for South Africa to go into deficit on the current account during periods of growth, but the political and economic isolation of South Africa in the late 1980s inhibited any inflows of capital. Stals had to hike the interest rate, and add other emergency balance of payments measures. Though

he usually justified high interest rates as an anti-inflationary measure, it clearly also helped slow imports by stalling domestic demand.

Until 1994, the assumption that seemed to underpin this approach – that because long-term capital would seldom enter South Africa policies had to protect short-term money – was justified. However, in the post-1994 period, long-term and direct foreign investment entered South Africa in significant volumes. It may be that Stals erred in maintaining these policies too long after 1994. These issues are explored in Chapters Three and Four. But we first need to review the apartheid legacy.

The economic inheritance from apartheid:-

Modern South Africa was built on one of the most vicious forms of labour exploitation in the history of capitalism. The evolution of segregation and the migrant labour system into an apartheid system, which sought to crush all black initiative and to protect all white interests, created a social system that soon fell behind world economic trends and was increasingly vulnerable to international economic shocks. The ending of the de jure gold standard and the oil crises in the early 1970s led to wildly fluctuating gold prices, foreign receipts and the exchange rate. Then the disappearance of a de facto gold standard – gold being seen as a refuge in times of international crisis – and, finally, the tightening of the sanctions noose in the early to mid-1980s, all helped to end apartheid, but left the South African economy battered and bleeding.

At great present and future cost, government social policy had turned the clock back to an era of racism and slavery when workers were seen as costs and as potentially dangerous enemies, not as human capital that rewards high levels of investment. Government economic policy helped further cripple the economy through protecting the increasingly monopolistic private sector at the expense of improvements in productivity and competitiveness, through investing in expensive political and strategic projects without reference to market considerations, and through irresponsible fiscal and monetary policies.

Not everything the apartheid government did was disastrous in all its effects. A review of South Africa's ranking in international

Table 1.2:

South Africa's economic balance sheet on transition

from apartheid (relative to other developing countries

and countries in transition to capitalism).

South Africa's apartheid balance sheet	
Assets	**Liabilities**
Good transport infrastructure for business and white residential areas.	Inferior transport infrastructure for black homes and farms. Poor, inadequate, and unsafe public transport for workers.

Good communications infrastructure for business and white residential areas.	Very poor communications infrastructure in black urban and rural areas.
Good financial sector and regulation.	Minimal black private savings and no black ownership of banks. Declining savings performance of country.
	Government dissaving over 10 consecutive years.
Well-developed capital market.	Almost total absence of black ownership of land or economic assets.
Pockets of skilled labour and management.	Most labour very poorly educated and trained, and severe shortage of management skills.
Monetary discipline and declining inflation.	Growth inhibiting high real interest rates. Fiscal recklessness and huge government consumption expenditures.
Some good universities and science councils.	Poor quality of general education for black students. Most education facilities weak in mathematics, science and engineering.
Moderate levels of research and development spending and patent applications.	Very large proportion of research and development investment in defence industry. Uncompetitive protected manufacturing sector.

Strong exports of primary products.	

Competitiveness ratings systems in the mid-1990s indicates that South Africa was poorly rated in labour-related indicators, but relatively strong in physical infrastructure, science and technology, and finance. In these three areas, the NP government had made major investments during apartheid, some of which remained economically valuable into the democratic era. But even in these strong sectors, the assets of the country were very poorly distributed – for example, white farmers in remote rural areas had access to tarred roads and highways of the very highest quality, while the majority of black rural and urban dwellers had to use rough-and-ready unpaved tracks to get to school or to work.

A balance sheet for South Africa at the end of the apartheid era, implicitly comparing it with other developing countries and countries in transition from socialism, would show that, at the time of transition in 1994, the assets were outweighed by the liabilities; but, with a little imagination and a great deal of determination, the assets could be used to lever up many of the significant liabilities into positive territory.

Notes

1. ‘Kaffir’ is a pejorative term used to demean black South Africans. At the time, white readers might not have understood the Xhosa word for corn (maize) beer, uqombothi.

2. The World Bank (1996) gave figures of 84% of the population in secondary school and 18% illiteracy in 1993, which fail to reflect the poor quality of education received in the Bantu education system.
3. Fine and Rustomjee (1996) argue that investments in support industries for minerals and energy sectors characterises post-Second World War South African manufacturing more accurately.

CHAPTER TWO

From Kliptown to the RDP

The evolution of the ANC's economic policy

A moment of truth:-

An icy midwinter meeting in Davos, Switzerland, was the setting for the first formal statement of the economic policy of a democratic South Africa. Here, at the

World Economic Forum annual meeting early in 1991, Nelson Mandela made the first really significant statement of economic policy on behalf of the ANC since it had been unbanned in February 1990 by President F.W. de Klerk. Davos, the site of annual meetings of the world's economic elite, was also the first venue where Mandela and De Klerk had shared a public stage for more than a press conference. This, in itself, was a statement, in the sense that De Klerk's decision to release Mandela had been strongly influenced by a desire to make peace with South Africa's potential investors and markets, while Mandela was signalling that he recognised that the world's plutocrats wanted to see him and De Klerk acknowledge their constituencies' mutual dependence.

Mandela's speech at his first Davos meeting was shrouded with controversy. The original draft of the speech had left space for a section on the ANC's economic policies, which was to be prepared by an ANC-allied economist in the United Kingdom. When the insert arrived from London it was included in the draft speech. However, when Mandela and his economic advisers read the section they found that it was fashioned in a traditional socialist style, virtually calling for the nationalisation of the commanding heights of the economy. Tito Mboweni, 31 years old, one of Mandela's key
aides and an economist, had to redraft the economic section in great haste.

Mboweni was one of the bright young stars in the ANC. He trained in economics while in exile, first at the University of Lesotho, later at the University of East Anglia where he earned a Masters degree. He then took up a position in the ANC's department of economic planning in Lusaka, and was one of the first officials to move back to the ANC's new headquarters at Shell House in Johannesburg in 1990. Over the next few years, along with Max Sisulu, Trevor Manuel and their team, Mboweni helped to finalise and formalise the economic policy of the ANC for the real world of power.

Mboweni's rewrite of the speech tread a far more careful path, shying away from echoes of the old British Labour Party or eastern European socialism. The ANC had not held its important 1992 policy conference yet, so Mboweni had to say as little as possible while appearing to say more, without offending anyone. This he managed to do, and the version of Mandela's speech actually delivered at Davos in 1991 could best be described as carefully written, harmless and mildly reassuring for the collected band of plutocrats and international financial bureaucrats.

The difficulty of addressing potential foreign investors was summed up in an internal ANC document circulated during April 1991. The aim of the document was to advise ANC officials on how to conduct themselves in meetings with potential probing investors. 'Firstly,' instructed the briefing paper, 'we need to persuade foreign investors not to invest in South Africa until our conditions for the lifting of sanctions are met.' 'Yet,' noted the next point, 'we need to make an effort to sustain foreign investors' interest in investing in a Post-Apartheid South Africa. The South African economy desperately needs investment in new productive capacity' (ANC 1991d).

The story of Davos, 1991, might never have been known, were it not for the fact that Mandela's communications team released the first draft of the speech before Mboweni's rewrite. In South Africa the first version was published under alarmist headlines by the press, owned and controlled by whites, and close to big business. The second and final version was never as well known in South Africa as the speech that was never given.

A year later in Davos, Mandela was unambiguous and clear. Though the policy conference was still to be held in May, the position of the ANC had evolved to the point where Mandela felt he could make some definitive statements. He talked about a 'mixed economy', using a term that had been introduced into the

lexicon of the ANC by economists seeking to hold on to more interven-tionist socialist policies, but turned the term into a synonym for social democratic capitalism. In Mandela's mixed economy, 'the private sector would play a central and critical role to ensure the creation of wealth and jobs'. The public sector would be strong, but would be modelled on western European social democracies such as France and Germany (Mandela 1992a).

Moreover, the ANC had decided to address, directly, the concerns of potential foreign investors. Without being too specific, Mandela recognised that, in order to meet its objectives of job creation and poverty alleviation, the ANC would have to 'address such questions as security of investments and the right to repatriate earnings, realistic exchange rates, the rate of inflation, and the fiscus' (Mandela 1992a).

In addition, Mandela made it clear that there was to be no rash assault on the assets of white-owned South African firms. He realised that this would also be an important signal to foreign investors. The South African economy, he predicted, 'will offer very good prospects for the investors present in this room, both South African and international' (Mandela 1992a). Considering the fact that the ANC still supported economic sanctions against South Africa, and would continue to do so until there was a constitutional settlement, this was as far as Mandela could go.

The people's charter

But where did the economic policy of the ANC come from, and was it true, as some analysts have suggested, that the ANC changed its tune some time in the early 1990s in order to placate foreign investors and the multilateral banks in Washington?

It might be more accurate to say that ANC policy had come full circle. In 1955 the ANC and its Congress Alliance partners met in a huge popular gathering, a 'Congress of the People', at Kliptown near Johannesburg. Three thousand people gathered for two days in wintry late June to endorse the first policy document designed to enlist a broad alliance in a struggle for a non-racial, democratic South Africa.

The Freedom Charter remained the ANC's only broad state-ment of social and economic policy until May 1992 when a huge, representative ANC conference in Johannesburg endorsed the 'Ready to Govern' policy. In the life of the Freedom Charter it came to have many guises and interpretations. The first declaration in the Charter is perhaps the definitive one. It reads:

> We, the people of South Africa, declare for all our country and the world to know that South Africa belongs to all who live in it, black and white, and that no government can claim authority unless it is based on the will of the people (ANC 1955: 81).

These sentiments, redolent of the phraseology of late 18th century anti-aristocratic and anti-colonial revolution, perfectly capture the spirit of non-racial, national, democratic revolution. This 'non-racial' dimension of the struggle against apartheid was essentially new; previously the ANC, though steeped in democratic liberalism, understood that it represented the majority of South Africans of indigenous African origin. As the ANC's programme of action had stated only seven years previously, in 1949: 'Like all other people, the African people claim the right to self-determination' (ANC 1949: 80).

In the vicious face of apartheid, the struggle intensified, and democrats of different hues and social classes were pushed together. Some 'Africanist' black

South Africans left the Congress Alliance a few years later to form the Pan-Africanist Congress (PAC), but the ANC with its Congress Alliance, which included organisations for non-Africans (until they were accepted directly into the ANC in 1969) and the trade-union federation SACTU (South African Congress of Trade Unions), remained the central opposition.

The chief economic clause of the Freedom Charter went a bit further than Tom Paine, the printer and pamphleteer of the American and French revolutions, would have. But things looked a lot bleaker for the black South African middle classes than they had for the tradesmen in America or the sans-culottes in Paris. The declaration 'The People shall share in the Country's Wealth' was elaborated as:

> The national wealth of our country, the heritage of all South Africans, shall be restored to the people; The mineral wealth beneath the soil, the banks, and monopoly industry shall be transferred to the ownership of the people as a whole; All other industries and trade shall be controlled to assist the well-being of the people; All people shall have equal rights to trade where they choose, to manufacture, and to enter all crafts and professions (ANC 1955: 82).

Other than the second sub-clause, on nationalisation, the economic clause would have it appear as if the Congress Alliance represented a bourgeois struggle against feudalism. Even the second clause, on public ownership of banking and mining monopolies, fitted into the social democratic mainstream in the 1940s and 1950s when United Kingdom and West European labour and socialist parties sought to expand the economic role of government. For example, between 1945 and 1951, the Labour government in the United Kingdom nationalised the Bank of

England, civil aviation, telecommunications, coal, the railways, long-distance road haulage, electricity, gas, iron and steel.

They also built a welfare state that offered social insurance and a national health system. In doing this they followed the Labour Party's social democratic manifesto, Let Us Face the Future. With regards to the welfare state, they were also following proposals developed by the Liberal Party supporters, William Beveridge and John Maynard Keynes (Sassoon 1996: chapter 6).

Mandela felt, at the time, that the nationalisation clause could be explained in context. It was true that the demand for nation-alisation would strike a fatal blow against the 'financial and gold-mining and farming interests that have for centuries plundered the country and condemned its people to servitude'. However, Mandela continued, 'the breaking up and democratisation of these monopolies would open up fresh fields for the development of a prosperous, non-European bourgeois class. For the first time in the history of this country, the non-European bourgeoisie will have the opportunity to own in their own name and right mills and factories, and trade and private enterprise will boom as never before' (Mandela 1956: 49).1

Thirty-six years later – in 1992 – Mandela referred to this passage in his 1956 article and acknowledged: 'Immediately after the adoption of the Freedom Charter, and even up to the present, there has been extensive debate about the intention of the clause which reads: "The people shall share in the country's wealth" ' (Mandela 1992b).

There can be no doubt that the ambiguities of this part of the Freedom Charter were intentional. The Congress Alliance was a broad church, stretching from rural traditional leaders through peasants and workers to professionals, intellectuals and business people. The ANC itself was almost as broad. The

Freedom Charter was intended to be inclusive; attempting to represent so many diffuse, though related, interests with a crystal clear document would have been futile**.**

The radical 1960s and 1970s:

During the 1960s and 1970s, ANC economic policy leaned towards the left. One reason was the radicalising influence of anti-colonial African socialist movements. First Abdel Gamal Nasser in Egypt, then Kwame Nkrumah in Ghana, then Julius Nyerere in Tanzania and Kenneth Kaunda in Zambia, frustrated by the lack of economic progress of their popular constituencies, moved decisively towards state interventionist policies. These policies were, rightly or wrongly, collectively known as 'African Socialism', and spread to other African states. The main characteristics of African Socialism were nationalisation of large companies, usually with compensation, a variety of land reform strategies, the expansion of the state, and an increasing reliance on the use of state-owned companies and the state apparatus itself for the economic advancement of individuals. The weakness of the African middle class in the post-colonial era, due largely to the destructive effects of colonialism and the lack of preparation for decolonisation, was the main driving force behind African Socialism. By the mid-1970s, left-wing critics had begun to describe African Socialism as 'state capitalism', or, in relation to its most degenerate forms, 'kleptocracy'.

A second influence on the economic thinking of the ANC in the 1960s–80s period was the fact that the organisation had been driven underground. After being banned in 1960, massively harassed with arrests, detention, torture and long-term imprison-ment, the ANC made the decision to resort to armed opposition to the South African government. The ANC went underground without the support of

most liberals, the business community, or the international community other than independent African countries, Scandinavia, and the socialist countries of Eastern Europe and Asia. This had the effect of 'pigeon-holing' the ANC in a 'socialist box' to an even greater extent than it was before.

And, in the early days of exile at least, beyond Sweden, the socialist states were the only non-African countries prepared to offer moral and material support to the armed struggle. Combined with the apparent fact that Soviet socialism seemed more successful than the west allowed, the South African Communist Party (SACP) element in the Alliance was able to gain greater credibility and influence than before the armed struggle.

Not long after the ANC went underground, the intellectual tide in those parts of the western world affected by the student and worker revolts of 1968 was shifting towards the left – the new left. The economic crises of the 1970s characterised by the new phenomenon of rising unemployment and inflation suggested to some that the failure of Keynesian capitalism meant that capitalism was unsustainable. Undoubtedly these currents influenced the thinking of the younger ANC intellectuals in exile, as well as young opposition intellectuals who were not forced to or had not chosen to leave South Africa.

The shift to the left is reflected, however superficially, in the ANC's first important policy document of the 'exile era'. This was a document called 'Strategy and Tactics', adopted at an ANC conference in Morogoro in Tanzania in 1969. The description of economic oppression linked to national (racial) oppression is familiar. What is less so is the statement:

> But one thing is certain – in our land this problem [poverty and inequality] cannot be effectively tackled unless the basic wealth and the basic

resources are at the disposal of the people as a whole and are not manipulated by sections or individuals, whether they be White or Black (ANC 1969: 392).

In the next paragraph there is a specific reference to a capitalised Socialism, and the role the revolutionary working class would play in the construction of 'a real people's South Africa'. There is also a reference to the military struggle for political and economic emancipation as a 'first phase', though the subsequent phase(s) are not described (ANC 1969: 392). While the terms are still vague and general, the language is less 18th-century petit bourgeois liberalism and far more Cold War-era anti-imperialism.

By the end of the 1970s, ANC leaders were asking themselves whether they should make explicit the organisation's commitment to the ideology of Marxism-Leninism. The 1979 drafters of the strategic 'Green Book' argued that while 'no members of the com-mission had any doubts about the ultimate need to continue our revolution towards a socialist order', it was not thought appropriate for the ANC to say quite as much 'in the light of the need to attract the broadest range of social forces among the oppressed'. Instead, the report referred to 'phases of the struggle' without actually using the term socialism. **The most explicit statement was the following:**

The aims of our national democratic revolution will only be fully realised with the construction of a social order in which all the consequences of national oppression and its foundation, economic exploitation, will be liquidated, ensuring the achievement of real national liberation and real social emancipation. An uninterrupted advance towards this ultimate goal will only be achieved if . the dominant role is played by the oppressed working people (ANC 1979: 724–726).

This view was consistent with the position adopted by the black and white organisers of many of the new black trade unions, which during the 1970s and early 1980s became a dominant internal force struggling for freedom. Three years before the Green Book, the leader of SASO (South African Students' Organisation), Diliza Mji, had made an analysis of the pro- and anti-revolutionary forces and concluded: 'It is against this background in a capitalistic set-up like it is in South Africa, we have to align ourselves with the majority of working people and be with them.' Mji pointed to yet another factor pushing the anti-apartheid struggle in this direction: the fact that the United States had chosen to support the apartheid regime, quite explicitly under Kissinger and Nixon, showed that South Africa was being defended as the last bastion of capitalism in Africa. It was evident that if apartheid was being defended in order to defend capitalism, the two were indivisible and had to be attacked together (Mji 1976: 740). Several of Mji's contemporaries in the black student movement ended up as prominent union leaders in the late 1970s and early 1980s. Some of them, such as Jay Naidoo, Sydney Mufamadi and Cyril Ramaphosa, are now cabinet ministers or top business leaders.

Exploiting apartheid's fissures:

By the late 1980s, as politics shifted towards the possibility of a negotiated resolution to the South African conflict, the shape of the ANC's economic policy returned to a more conventional form– gradually diluting the revolutionary socialist spice with which the policy was flavoured between the late 1960s and the mid-1980s. There were several contributing factors.

One was the emergence of an economically vital East and South-East Asia following economic paths that were market-oriented, but with high degrees of

government intervention. The conventional view for the success of Japan, South Korea, Taiwan and countries in South-East Asia was that they had followed orthodox laissez faire free-market policies. By the end of the 1980s, work by prominent western economists such as Alice Amsden and Robert Wade had shown that, although the macroeconomic policies, other than the exchange rate and exchange control, were orthodox and conservative, the governments of the newly industrialised countries in Asia played a huge role in supporting human resource and technology development, and in directing public and private investment flows (Amsden 1989; Wade 1990). This challenge of non-western/ non-white nations to the economic hegemony of the west within the capitalist system began to impact on the thinking of some ANC leaders and intellectuals (for example, see Erwin 1989: 93).

Another factor influencing economic thinking of the ANC was the failure of Soviet socialism and its rejection by the ordinary people of Eastern Europe. For some, the experience of Poland in the early 1980s was enough evidence; for others Gorbachev and the fall of the Berlin wall eventually influenced their thinking. Some of those who spent part of their lives in Eastern Europe or in African socialist countries made the most radical shifts.

The ANC and the SACP always remained separate organisations. In a sense, the SACP was a political club within the ANC. Its analysis had become very influential in the 1950s, as we saw in Chapter One in Mandela's economic analysis of apartheid. In the conditions of underground struggle, where the support of the Soviet Union and the German Democratic Republic, and later, Cuba, were absolutely crucial, the influence of the SACP in the Alliance had grown. Some have argued, overenthusiastically, that the SACP de facto 'took over' the ANC between the late 1960s and 1990, when it was legalised (Ellis and Sechaba 1992).

The line adopted by the SACP up to and including the report 'The Path to Power' in 1989 remained orthodox Soviet socialism, in spite of Gorbachev. Early in 1990 Joe Slovo, the Secretary-General of the party, published the paradigm-shifting 'Has Socialism Failed?'. Nobody had more authority in the traditional South African left than Joe Slovo. He was a pillar of the armed struggle as one-time Chief-of-Staff of the ANC's military wing Umkhonto we Sizwe, he was Secretary-General of the SACP, and later was elected its chair. Slovo had joined the Young Communist League in the early 1940s in Yeoville, a lower middle class and mainly Jewish suburb of Johannesburg. He remained an energetic and influential leader of the anti-apartheid struggle, and was a senior member of President Mandela's first Cabinet until his death from cancer in 1995.

Slovo's analysis was simple: socialism had failed not because the underlying economic philosophy was wrong, but because it was undemocratic in implementation in the USSR and elsewhere, allowing the formation of a parasitic and repressive state. Said Slovo: 'In short, the way forward [for the SACP] is through thorough-going democratic socialism' (Slovo 1990: 25).2 While the article supported multi-party, pluralistic democracy, it had no clear economic prescriptions. By 1990 this hardly mattered all the key players in the ANC and the internal opposition in South Africa were converging around the idea of a modernised form of social democracy. For social policies the intellectual leaders now looked to Scandinavia and northern Europe, even Canada, rather than the USSR. For economic policies they were studying East Asia.

Indeed, ANC leaders were careful to avoid revolutionary socialist terminology in the Constitutional Guidelines published by the ANC in 1988 as a public gesture towards a negotiated settlement. The guidelines refer to a mixed economy, 'with a public sector, a private sector, a cooperative sector, and a small-

scale family sector'. There would be corrective action to address past inequalities, and the 'private sector shall be obliged to co-operate with the state in realising the objectives of the Freedom Charter in promoting social well-being' (ANC 1988: 12). Not the 'liquidation of economic exploita-tion' terminology of the Green Book.

The language of the Harare Declaration of 1989 was similarly moderate. The Harare Declaration was a statement of the Organisation of African Unity (OAU) setting out terms for a nego-tiated settlement for South Africa, and setting out some key parameters for negotiations. Included amongst the parameters was a statement of principles that was, in a sense, a prototype bill of rights for the new South Africa. The ANC played the principal role in drafting this document, including the statement of principles. In general, the principles establish a liberal, pluralistic democratic order with an implicit separation of powers. In particular they refer to an entrenched bill of rights that would protect civil liberties, and 'an economic order that shall promote and advance the well-being of all South Africans' (ANC 1989: 15). It would be hard not to interpret these aspects of the Harare Declaration as a self-conscious projection of the ANC into the political mainstream, far from the currents of radical revolution.

But, for the broader layers of ANC and SACP leadership, Slovo's paper was like the intellectual equivalent of a sudden supply of pure oxygen to a person who had been slowly asphyxiating. It took a little while to adjust to the sudden change in the atmosphere. Released, as it was, in the same month as the unbanning of the ANC and the SACP, the paper had a powerful impact on the next round of policy debates; the first debates conducted with the prospect of imminent state power.

Between the mid-1980s and the early 1990s, the ANC returned to the philosophical world of the Freedom Charter, a world combining middle-class nationalism and working-class egalitar-ianism. It took a little while, though, to work out what this meant in practical economic terms.

Preparing for power:-

When the ANC and the SACP were unbanned, and Nelson Mandela was released, Mandela's early statements on economic policy were confrontational and opaque. In his initial speeches he referred to nationalisation as an option, explaining this in terms of the desire to redress deep historical economic inequalities. It was also a reaction, and a counter-measure to the NP government's attempt to hastily privatise existing publicly owned companies to prevent them from falling into the hands of a future ANC government. Mandela was not concerned about creating economic uncertainty at that time; seizing a power advantage for the ANC was more urgent. Some commentators also claim that more radical internal leaders of the liberation movement heavily influenced the initial speeches – had exiled ANC policy leaders written the speeches they might have been more moderate (for example, see Waldmeir 1997: chapter 8).

The use of nationalisation as a bargaining tool, and as a means of inhibiting decisive action by the NP government (which remained in power, at least de jure, for more than four years after Mandela's release), was evident in Mandela's speech to an assembly of 300 white business executives in May 1990. He opposed the process of privatisation outright. 'It would only seem reasonable', he argued, 'that so important a question as the disposal of public property be held over until a truly representative government is in place.' And he was, for the business community, infuriatingly vague on the question of nationalisation. As he put it:

We believe that there must be further discussion on the issue of nationalisation of assets that might not at the moment be publicly owned. The ANC has no blueprint that these or other assets will be nationalised, or that nation-alisation will take this or the other form. But we do say that this option should also be part of the ongoing debate, subject to critical analysis as any other, and viewed in the context of the realities of South African society. It should not be ruled out of the court of discussion simply because of previously bad experience or because of a theological commitment to the principle of private property (Mandela 1990).

This seemingly rather ominous vagueness represented a tactic by the ANC to undermine the power of the existing government, and to begin to assert the ANC's power in relation to the established, essentially white, South African business community. It is true that the ANC's position was not entirely clear on all aspects of economic policy – its powerful ally, the SACP, was still committed to Soviet-style socialism as late as 1989.

Tito Mboweni wrote about the complexities of the ANC engaging with business in an internal memo. 'The private sector is', he explained, 'very sceptical about the policies of the liberation movement and would like to change them in its favour. The ANC, on the other hand, wants to engage the private sector mainly for political reasons . . . to win the support of the broadest section of South Africa's civil society.' He noted, 'the interest for this dialogue is mutual, albeit for different reasons, sometimes diametrically opposed to each other' (ANC c.1991c).

Another reason for the complexities of the ANC's economic Gordian knot was the role that increasingly powerful trade unions played in the internal liberation struggle. The internal struggle against apartheid depended on the

organisational weight of the trade unions as a major source of its strength. The unions had no doubt that workers should have a great deal more power in the South African economy, though they did not necessarily agree on how this should be achieved. Some preferred traditional socialist strategies, others looked to a unique new hybrid of worker power and economic planning.

However, the apparent uncertainty of ANC policy shortly after its unbanning should not hide the fact that its economic thinkers had already given a good deal of thought to the desired nature of the post-apartheid economy. During the second half of the 1980s, before the unbanning of the ANC, there were at least seven international conferences on the 'post-apartheid economy' in venues as far apart as Boston and Beijing. These conferences provided the opportunity for sympathetic social scientists from within and outside of South Africa to get together with ANC intellectuals and leaders to begin to address post-apartheid economic challenges (Padayachee 1998: 434).

Beyond the professional policy conferences, there was a series of meetings between ANC-in-exile leaders, and mainly white business and non-governmental leaders from within South Africa (to the anger and condemnation of the NP government). As early as 1986, these discussions began to address economic questions. Gavin Relly, then chief executive of the Anglo American Corporation, told the ANC in 1986 that 'we accept the likelihood of some form of mixed economy with a measure of state planning and intervention', because 'there is a quite justifiable emphasis on the part of Black South Africans on a more equitable distribution of wealth to compensate for the errors of omission and commission of the apartheid era' (Sunday Times 1 June 1986). This statement was made after one of a series of meetings between white non-government leaders

and the ANC that began in 1985 in Lusaka, and continued, in different forms and places, until the ANC was unbanned.

One very large version of such a meeting was organised in Lusaka, Zambia, in the middle of 1989. The South African delegation of 115 included 23 academics, 20 business people, and 6 newspaper editors. The 123 ANC representatives included 20 members of its National Executive Committee, and were led by the ANC President, Oliver Tambo. In the economic commission, the ANC repeated the formulation as enunciated in the Constitutional Guidelines, anticipating the Harare Declaration. While the ANC statement referred to direct control over the mines, banks and monopoly industries (echoing the Freedom Charter), it noted:

> The exact forms and mechanisms of state control are left open in our programmatic perspectives. The element of private participation in state enterprises is occurring more and more in socialist countries . and has not been addressed.
>
> Nationalisation, which involves a mere change in legal ownership, does not advance social control . . . In some conditions of premature nationalisation it can actually result in impeding social control by the destruction or downgrading of industry. This occurred in Mozambique [after 1974] (Louw 1989: 81).

Meanwhile, behind the policy conferences and political seminars, groups of researchers were beginning to develop a broad body of work to inform post-apartheid policy leaders. The ANC set up a Department of Economics and Planning in the mid-1980s (later the Department of Economic Policy), but its initial function revolved around project management and fund-raising. It did, however, participate in the establishment of a research group based in the United Kingdom, called EROSA, or Economic Research on Southern Africa. Leading

researchers were drawn from universities and the private sector in London. EROSA prepared a series of sectoral reports for the ANC, and some broader analyses of policy options. While EROSA was linked to the ANC through some highly placed intellectual leaders, the influence of the group on the ANC's thinking was patchy. However, when the ANC was asked early in 1990 to contribute to a newspaper supplement on proposed economic policy for the next government, the author was Vella Pillay, a banker and ANC member, who was close to EROSA (Padayachee 1998).

At about the same time, in 1986, a South African research group was constituted to serve the policy needs of the recently formed Congress of South African Trade Unions. COSATU was then officially politically independent, though it was not a great surprise when, after the unbanning of the ANC, the ANC and COSATU constituted a formal alliance, along with the SACP. The new research group, called the Economic Trends group (ET), was a loose collective of university-based, oppositional economic researchers from around South Africa, most of whom were white.6 The co-ordinator until the end of the decade was Stephen Gelb, a Canadian-trained South African economist who had co-authored a very influential analysis of the South African economic crisis (Saul and Gelb 1981).

The key point of contact for researchers in COSATU was Alec Erwin, then Education Secretary of the National Union of Metalworkers of South Africa (NUMSA), but an influential thinker in COSATU beyond his formal status. Erwin had lectured in economics at the University of Natal in Durban until he resigned in the late 1970s to become a full-time trade union organiser. He was later to become Deputy Minister of Finance in Mandela's first Cabinet, and early in 1996 joined the Cabinet as Minister of Trade and Industry.

Initially, the Economic Trends group was required to conduct research to advise COSATU on policy in relation to economic sanctions, but as the end of apartheid began to appear on the horizon, ET shifted to an analysis of the causes of the South African economic crisis (the focus of the last section of Chapter One of this book). It was important to understand the economic crisis in order to develop suitable policies for a post-apartheid government, or so that COSATU could influence such a government. The analytical findings of the ET group were contained in a series of working papers and in a book edited by Gelb (1991b).

The ANC starts writing:-

We have identified a series of parallel, sometimes conflicting, and sometimes interlinked processes contributing to the formulation of an economic policy by the ANC in the early 1990s: formal pre-1990 documents stemming from the ANC's headquarters in Lusaka, Zambia; meetings of academics and political and business leaders; and at least two significant policy groups. During the course of 1990, the formal position of the unbanned ANC began to take shape in a series of key documents that would lead to the ANC's national policy conference in 1992.

The first significant formal ANC-linked document drawn up after the legalisation of the ANC arose out of a conference in Harare, which concluded on 2 May 1990. Harare, Zimbabwe, was an appropriate setting for the meeting, which was the first time that economic researchers from inside South Africa, mostly associated with COSATU, and ANC-linked economists from outside South Africa met with the purpose of hammering out a common policy framework. Harare is located between Lusaka, the ANC's headquarters in exile, and Johannesburg, South Africa's major city. In addition to ANC officials and South Africa-based

researchers, mainly linked to ET, some EROSA researchers attended too. At the end of the conference, a paper was issued entitled 'ANC and COSATU Recommendations on Post-Apartheid Economic Policy' (ANC and COSATU 1990).

Though the paper had no formal status, it was considered to be a relevant policy statement by ANC officials, to the extent that Tito Mboweni presented the paper at a conference in Lesotho a month later. In any case, the paper was publicly released and reported widely in South Africa's financial press.

Several significant formulations were contained in this docu-ment. There was recognition of the importance of international competition in products, and the need to make South African production more competitive. While the responsibilities of the state were defined broadly, its economic role was defined more narrowly, in terms of 'some form of macro-economic planning and coordination'. There was a very strong statement of the importance of fiscal conservatism, concluding: 'A future non-racial democratic government would not replicate the recent practice of using borrowings to finance current state expenditure' (ANC and COSATU 1990). Balance of payments problems and inflation were also to be avoided. All these formulations picked up on themes that were being debated in South Africa in ET forums and beyond. Some of the strongest language refers to the importance of re-regulating capital markets to encourage appropriate investments. This represented, in part, the stamp of the EROSA delegates' more interventionist approach to investment and planning.

While the problem of monopolistic conglomerates was highlighted, dismemberment of these clumsy business giants was the main proposed remedy. Nationalisation was noted as a possible strategy, though the document emphasised

the need for a ‘viable’ state sector. One of the objectives of the document, like Mandela’s speech to white business in the same month mentioned earlier, was to prevent privatisation by the then current government. The document explicitly threatened the possibility of renationalising companies that were privatised by the current government. The threats worked, and privatisation ceased between 1990–94. In the late 1980s, the state-owned steel company, Iscor, and the state’s oil company, Sasol, had been sold, except for a small share of each retained by the state-owned Industrial Development Corporation (IDC).

The rest of the document referred to sector specific issues regarding manufacturing, mining and agriculture; labour rights; human resource and gender equality issues; and aspects of re-distribution through welfare and housing programmes. In all, with the exception of threats designed to hamstring the strategies of the then current government, and some comments on the capital market, it was a conventional, modern social democratic economic policy document. The growth model relied on macroeconomic stability, competitiveness and exports, while the state was responsible for equity and the redistribution of wealth and income in order to right past wrongs.

The other notable economic policy document of 1990 was that put together by ANC economists in their own right and on their own, again in Harare, and again including exiles as well as some who had remained in South Africa. This time there was no official COSATU presence, and no non-South African advisers. The meeting ran over four days and produced a document published by the ANC’s Department of Economic Policy (DEP), under the title ‘Forward to a Democratic Economy’.

By and large, the ANC document echoed the ANC/COSATU recommendations prepared five months earlier. There were similar references to the redistribution of wealth and income and the restructuring of manufacturing, agriculture and mining. One additional element was the explicit statement that '[p]rivate business has a major role to play in the economy of a democratic, non-racial South Africa' and 'a future democratic government should strive to build confidence with the private sector and encourage maximum cooperation in pursuit of democratically defined development objectives'. The failings of the private sector in regard to the woeful under-representation of black managers and businesses, and its extreme concentration of ownership were noted, now increasingly in the language of reform. However, if co-operation was not forth-coming from the private sector, a future democratic government could not shirk its clear duty in this regard' (ANC [DEP] 1990).

'Ready to Govern':-

It was decided to relocate the offices of the DEP to the new ANC headquarters in Johannesburg. The ANC had bought a 26-storey building from Shell, which did not like its location in downtown Johannesburg near the commuter train station and informal taxi ranks. It did not take the ANC long to begin wondering whether the R25 million it paid for the building showed the ANC's capacity to exploit Shell's opportunistic generosity, or Shell's business acumen relative to the ANC. Even during the 1994 election campaign, the ANC did not need the whole building for officials, but it was never able to rent out much of the rest of the building. Since then the ANC has moved its headquarters to the more modest Luthuli House in a quieter part of downtown Johannesburg.

From 1990, Shell House bustled with enthusiastic, young and old activists and intellectuals. The 19th floor, where the DEP was located, was well blessed. The DEP manager was Max Sisulu, until he left for a course at Harvard University. Max was the second oldest son of Walter Sisulu who had been Secretary-General of the ANC for many years until he was locked up on Robben Island with Nelson Mandela. Max Sisulu is an intelligent, quietly confident man, who managed to win the confidence of the range of mostly younger economists who looked to him for leadership and direction. He later left his post as Chief Whip in Parliament for senior positions in the defence parastatal Denel, and later in the privatised oil company Sasol.

One of Sisulu's two lieutenants in the DEP was Trevor Manuel, a highly regarded leader in the Western Cape of the United Democratic Front (UDF), an ANC-oriented internal movement. Manuel, born in 1956, had no background in economics; he had trained in civil engineering at a technikon in Cape Town. Since then his career had largely been professional activist in community, then regional, and then national politics. By 1990 he was a manager of the Mobil Foundation – Mobil overlooked the fact that most of his time was spent on ANC politics. Manuel is highly focused and a quick study, with strong political skills. He made macroeconomics his area of focus, and learned fast, without making serious mistakes. When Sisulu left for Harvard in 1992, Manuel took his place, and kept it, even after Sisulu's return a year later. Trevor Manuel was appointed Minister of Trade and Industry in Mandela's first Cabinet, and proved such a success that he was appointed the first 'black' and the first ANC Minister of Finance early in 1996.